

الفرضية في الكتابة التاريخية

"مقاربة في البناء المنهجي للمؤرخ المفكر"

أ.د. عبدالرحمن بن عبدالله الأحمري

جامعة الملك سعود، الرياض

aalahmri@ksu.edu.sa

(قُدِّم للنشر في ١٢/٠٩/١٤٤٦هـ، وقُبِّل للنشر في ٢٧/١٠/١٤٤٦هـ)

الملخص:

شهدت الكتابة التاريخية العربية في العقود الأخيرة وفرة هائلة في نتائجها العلمي سواء في صورة رسائل علمية من أقسام التاريخ أو دراسات تاريخية من مراكز الدراسات المعنية بهذا المجال وما يخرج في المجالات العلمية من أعمال معنية بالتاريخ مما يحمّد لهذه الأقسام والمراكز العلمية، إلا إنه عند التدقيق في مضمون كثير من هذه الأعمال العلمية؛ نجدها تعاني من: التكرار، والانتقائية، وسطحية تناول، وغياب النقد؛ وهذا بدوره غيّب الغاية القصوى من المتخصص في هذا العلم، وهي اكتساب "الوعي التاريخي"، الذي يجعل منه مفكراً مشاركاً في قضايا عصره، متفاعلاً معها، وهذا يعود لأسباب كثيرة، يأتي على رأسها المنهجية المتبعة في الكتابة التاريخية المنتجة لهذه المعرفة، وتطرّح هذه الورقة البحثية السؤالَ البحثيَّ التالي لتوضيح هذا المشهد: "إلى أيّ درجة تتجلى أهمية الفرضية في الكتابة التاريخية في التكوين المنهجي للمؤرخ المفكر؟" والهدف الرئيسي لهذه المقالة هو بيان أثر غياب الأخذ بـ "الفرضية" في الدراسات التاريخية، أو عدم العناية بها، وأن ذلك يمثل جوهر الإشكال المنهجي في المدرسة الوضعية/ المنهجية المُتَّبَعَة في أكثر الدراسات العربية، وأنه آن الأوان للاستفادة من مدرسة إجرائية أخرى تولي عناية خاصة بالفرضية وما يتفرع عنها من تساؤلات بحثية، وهي مدرسة الحوليات الفرنسية وما تطور عنها من منهجيات.

الكلمات المفتاحية: الكتابة التاريخية العربية، المدرسة الوضعية، مدرسة الحوليات، الفرضية،

المؤرخ المفكر.

The Hypothesis in Historical Writing "An Approach to the Methodological Construction of the Thinking Historian"

Prof. Abdulrahman b. Abdullah Al-Ahmari

University of King Saud, Riyadh
aalahmri@ksu.edu.sa

(Received: 12/ 09/ 1446 H; Accepted for publication: 27/ 10/ 1446 H)

Abstract:

In recent decades, Arabic historical writing has witnessed a tremendous abundance in its scientific output, whether in the form of scientific dissertations from history departments or historical studies from research centers concerned with this field, and the works published in scientific journals concerned with history, which commends these departments and scientific centers. However, upon scrutinizing the content of many of these scientific works, we find that they suffer from: repetition, selectivity, superficiality of approach, and the absence of criticism. This, in turn, obscures the ultimate goal of the specialist in this science, which is to acquire "historical awareness", which makes him a thinker who participates in the issues of his time and interacts with them. This is due to many reasons, at the forefront of which is the methodology followed in historical writing that produces this knowledge. This research paper poses the following research question to clarify this scene: "To what degree is the importance of the hypothesis in historical writing evident in the methodological formation of the thinking historian?" The main objective of this article is to demonstrate the impact of the absence of consideration of the "hypothesis" in historical studies, or the lack of attention to it, and that it represents the core of the methodological problem in the positivist/methodological school followed in most of these studies, and that it is time to benefit from another procedural school that pays special attention to the hypothesis and the research questions that branch out from it, which is the French Annales School and the methodologies that have developed from it.

Keywords: Arabic historical writing, positivist school, Annales school, hypothesis, thinker historian.

المقدمة:

البحث العلمي وتقدمه هو سمة العصر الذي نعيشه، والتنافس بين الباحثين في مجالات العلوم المختلفة والإتيان بالجديد والابتكار في حركة دائمة لا تهدأ، ومن ذلك العلوم الإنسانية التي قطعت شوطاً بعيداً في دراسة النشاط الإنساني من جميع جوانبه، ومنها - بطبيعة الحال - الدراسات التاريخية في صورتها الحالية التي هي نتاج أصيل للحدثة الأوروبية، ومن أولى العلوم التي لقيت اهتماماً بالغاً على كل المستويات خلال القرن التاسع عشر الميلادي؛ لما له من أهمية في إثراء المعرفة الإنسانية لاستيعاب الماضي، وفهم الحاضر، واستشراف المستقبل. ولذلك؛ ظهرت المدارس الأوروبية التي عنيت بالفكر التاريخي، وفلسفته، وتفسير الأحداث ومحاولة استنباط القوانين المسيرة للمجتمعات. وبهذا الفهم للتاريخ البشري؛ سادت الحضارة الأوروبية، وهيمنت عالمياً وما زالت، ومن يحاول منافستها من دول العالم فهو يقتبس من أفكارها ويجدد في آليات السيطرة والتحكم إلى حين من الزمن.

هناك شبه إجماع بين الباحثين في العلوم الإنسانية والمهتمين بها على أن هناك أزمة حقيقية تواجه هذه العلوم في حاضرها ومستقبلها بصورة عامة في ظل العولة وثورتها في الاتصال والتواصل، وتفجر المعلومات، وهي نابعة من أزمة الإنسان نفسه، واغترابه في عصر ما بعد الحدثة؛ إذ تهتم هذه العلوم به وباشتغالاته اليومية والحياتية، والتاريخ جزء من منظومة هذه العلوم الإنسانية التي تهتم بالإنسان في ماضيه. والواقع أن التاريخ في مقدمة العلوم الإنسانية في هذه الأزمة، سواء على المستوى المعرفي، أو المنهجي، أو على مستوى موثوقية مخرجات هذا "العلم"، ومصادقيتها عند الجمهور المتلقي^(١).

(١) قدمت دراسات غزيرة حول أزمة العلوم الإنسانية، منذ عقدين تقريباً، وكلما زاد التوسع في عالم تكنولوجيا الاتصالات وثورة المعلومات زادت هذه الأزمة، وصولاً إلى الذكاء الاصطناعي، الذي بدأ يهدد بالفعل علوم مثل: الفلسفة والتاريخ والأدب. للمزيد انظر: (مركز ابن خلدون، ٢٠١٩؛ Pan, 1998؛ Why؛ Parton, 2025؛ "Should Humanities," 2025. (Arndt, n.d.)).

وتهدف هذه الورقة التي تعنى بالمنهجية في هذا العلم إلى إثارة النقاش حول تكوين "المؤرخ المفكر"، وأن السائد في أغلب الدراسات التاريخية الحالية المتبينة لمنهج المدرسة الوضعية أو الوضعية - تعرف أيضًا بالمدرسة المنهجية - لا تكسب الباحث في التاريخ "الوعي التاريخي"، الذي تكون ثمرة "المؤرخ المفكر" المتفاعل مع ظواهر واقعه المتعددة، والمتطلع إلى المستقبل ضمن العلوم الأخرى، وفيه بيان ضعف مخرجات هذه المدرسة، وعقم نتائجها، وأن الرقي بالدراسات التاريخية يتأتى من تبني نهج إجرائي مختلف في الكتابة التاريخية من خلال رؤية مدرسة الحوليات الفرنسية، وامتدادها في "التاريخ الجديد"؛ إذ تأخذ بمنهج طرح الفرضيات، واختلاف المفاهيم الإشكالية، وصراعها في تفسير الحدث التاريخي^(١).

تحاول الورقة الإجابة عن تساؤل رئيس هو: ما مدى أهمية الفرضية في الكتابة التاريخية في التكوين المنهجي للمؤرخ المفكر؟ وتتفرع عنه عدة تساؤلات فرعية؛ منها: عن: ما واقع الدراسات التاريخية العربية السائرة على المدرسة الوضعية؟ وما مدى ارتباط الفرضية بمدرسة الحوليات. وآخر عن ماهية الفرضية؟ وما ينتج عن العناية بالفرضية في الكتابة التاريخية؟ وما يتوقع أن يخرج في النهاية للمجتمع "المؤرخ المفكر" المهتم بقضايا عصره والمتفاعل معها، ويكون للتاريخ من خلاله قيمة، وأثر في الواقع. تنطلق الدراسة من دراستين سابقتين عرفتا الفرضية في الكتابة التاريخية، وبيتا أهميتها، وهي:

- الفرضية في البحث التاريخي (عباس، ٢٠٠٩، ص ١٦).

- Hypotheses in historical research (Ancic & Elezović, 2021, p. 5).

ومع أهمية وريادة هاتين الدراستين في التعريف بالفرضية، خاصة الدراسة الأخيرة التي تتبع مفهوم الفرضية في البحث العلمي منذ بدايات في الحداثة الأوروبية على يد

(١) للمزيد عن توظيف المفاهيم في دراسة التاريخ، وتفسيره، انظر: (حبيدة، ٢٠٠٤؛ الحساوي، ٢٠٢٠، ص ص

فرانسيس بيكون^(١)، وتطرق لتصنيف الفرضيات العلمي، ثم بنية الفرضية، وهذه الدراسة تحاول بيان وظيفة الفرضية في البناء المنهجي للمؤرخ، وفي اكساب الباحث الدربة على إثارة الأسئلة، والبحث عن المعاني المضمرة، والأفكار في المصادر التاريخية لا البحث عن المعلومات فقط.

أولاً: صور من واقع الدراسات التاريخية العربية

تُشبه المعرفة التاريخية بالعملة المعدنية ذات الوجهين المتلازمين: وجه يتعلق بمدى صحة ما كُتِب من أوصاف لتلك الأحداث التاريخية في المصادر المعاصرة لها والتالية لها، ومدى تطابقها مع الأحداث كما وقعت، ووجه يتعلق بـ "قدرة المؤرخ على تحويل هذه الأوصاف إلى "حقائق" تاريخية يُعتمد عليها؛ ليربط فيما بينها في سلسلة سببية على شكل سرديّة" (فرو، ٢٠١٣، ص ١٧٥). وهنا تكون المعرفة التاريخية أمام مقاربتين: الأولى مقارنة المدرسة الوضعية التي تقوم على الاعتقاد أن ما دَوَّنه الكُتَّاب من أوصاف للأحداث في الماضي وما كتبه المؤرخون في الحاضر اعتماداً على ذلك الإرث تدل على واقعية الماضي، وتعطي المعرفة التاريخية مصداقية في فهم الأحداث التاريخية ومسار التاريخ.

فيما المقاربة الثانية تنفي هذه الواقعية بين الوقائع التاريخية، وأحداثها، وما كتب عنها؛ معتبرة الأوصاف التي كتبت عنها في حينها أو تلتها مجرد أوصاف لا يمكن التأكد من مدى التطابق بينها وبين الأحداث التي وصفتها أنها كما حدثت؛ ذلك أن المؤرخ لذلك التاريخ "لم يبحث بطريقة منهجية عن قرائنه، بل يصف الأحداث دون أن يربطها بمسار تاريخي". ومن هنا تنتفي الواقعية التاريخية وأنها كتبت كما وقعت؛ فالمؤرخ المهني - وفق هذه الرؤية -

(١) فرانسيس بيكون (٢٢ يناير ١٥٦١ - ٩ أبريل ١٦٢٦) ولد في يورك هاوس، لندن، إنجلترا. محام ورجل دولة وفيلسوف. معروفاً بدفاعه عن التجريبية وتطويره المنهج البيكوني، الذي ركّز على الملاحظة المنهجية والاستدلال الاستقرائي كأساس للبحث العلمي. كان بيكون أيضاً رجل دولة، شغل منصب اللورد المستشار لإنجلترا، وساهم في الفكر السياسي والقانوني، لا سيما في التاريخ الدستوري والفقه القانوني. بالإضافة إلى ذلك، كان كاتباً، اشتهر بمقالاته التي عكست حكمته ثاقبة، ومهدت أعماله الطريق للمنهجية العلمية الحديثة. (الموسوعة البريطانية، ١٥ فبراير ٢٠٢٥م).

يستخدم تقنيات عديدة في البحث عن الأدلة والقرائن، ويضعها في سياقات، يفسر بها وقوع الأحداث، ومن ثم تكون عناصر مفسرة لمسارات التاريخ (فرو، ٢٠١٣، ص ١٧٥).

فعلى الرغم من الكم الهائل من الدراسات التاريخية التي تصدر في العالم العربي في صور كتب، ورسائل علمية، وأبحاث علمية "محكمة"، والرعاية الرسمية التي يلقاها بعض من يطلق عليهم (مؤرخين) في البلاد العربية، إلا أن قيمة هذه الدراسات الحقيقية، ومصداقيتها متدنية، بل في بعض الأحيان مزيفة^(١)، وما تضيفه للمعرفة الإنسانية في هذا المجال ضئيل ولا يؤبه له، ولا يدخل في مجالات التقييم العالمي للبحث العلمي. ويصف خلدون النقيب - ما كتب عن الخليج والجزيرة العربية - أن هذا النوع من الدراسات التاريخية استبدل أصحابها الوثائق بالتاريخ "...؛ لأنهم يفتقرون - في الأغلب الأعم - إلى النظرية والأدوات المفاهيمية، وهي المفاتيح التي تحل ألغاز الأحداث والوقائع التي تزخر بها الوثائق التي بين أيديهم ... [وأن هذه الدراسات] لا تجدي كثيرًا في فهم مجتمع الخليج والجزيرة، وفي بعض الحالات تزيدنا جهلاً بالموضوع" (النقيب، ١٩٨٩، ص ٢٠).^(٢)

فمع أن الطالب يتزود خلال سنوات منتظمة بمعارف في التاريخ الإنساني، وتُبدل جهود كبيرة في ترسيخ عدد من المفاهيم، والتأكيد عليها خلال رحلة الطالب العلمية في هذا التخصص من: بذل الجهد للوصول للحقيقة التاريخية، ونقد المصادر، والأمانة العلمية، والموضوعية، ... إلا أن المنتج النهائي للبحث التاريخي يفتقد في معظمه لجل هذه المفاهيم،

(١) أوضح صور تزييف الوعي الجمعي من خلال التاريخ يظهر فيما كتب خلال حقبة القومية العربية، خاصة في نسختها البعثية، عن تاريخ الخليج العربي، والدولة القطرية، وعلاقاتها؛ إذ يصنع تاريخاً لقضايا لا وجود لها إلا في أذهان كاتبها وموظفيها لظروف سياسية آنية. أبلغ صورة على ذلك ذكرها خالد القشطيني في مقاله، والتفاعل معه "يا له من مخلص"، (القشطيني، ٢٠٠٤).

(٢) وعن الطبيعة العلمية فيما ينتج من دراسات باللغة الإنجليزية، التي تتناول تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية ومجتمعه في الجامعات ومراكز البحوث الأجنبية في الخليج، وبأموال خليجية، وأثرها على الهوية والوحدة المجتمعية لهذه البلدان، انظر: (الشهابي، ٢٠٢٢، ص ص ٢٢-٣٦)؛ وعن واقع الدراسات التاريخية في المغرب انظر: (حبيدة، ٢٠١٦، ص ص ٧-١٤).

وكان الواجب عليه أن يتقدم - معرفيًا - خطوات للأمام؛ ذلك أن "على المؤرخ أن يفسر الحقائق التي توصل إليها بطريقة منهجية وعقلانية، كما ينبغي له أيضًا أن يحاول استكشاف النماذج والاتجاهات، وأن يصوغ التعميمات التي تشرح سلوك الناس والأمم عبر الزمن. فإذا لم يقم المؤرخ بهاتين المهمتين فإنه لن يكون مؤرخًا، وإنما سيكون مجرد كاتب حولية أو يوميات أو جامع للأخبار والروايات التاريخية؛ وبذلك تخلو صفحات التاريخ الإنساني من أي مغزى أو دلالة" (قاسم، ٢٠٠٠، ص ٣٥).

هذه الحالة أدت إلى أن التاريخ العربي منذ القدم هو تاريخ لا يقوم على فكرة التطور الذي يتطلب النقد والمراجعة والاستدراك من اللاحق على السابق، وتغيب هنا فكرة الزمن، وفكرة السببية؛ وبهذا لم يتشكل الوعي التاريخي في التاريخ العربي الذي يُعنى بقانون التقدم. وبما أن التاريخ في عمومه يقوم على فكرة التبجيل؛ لأن غرض هذا التاريخ هو الاقتداء، والاهتداء به، ويُزاح ما ليس محلًّا للاقتداء؛ وبذلك يصبح الغرض من التاريخ مثاليًا، إيمانيًا، أو أخلاقيًا...، يركز على الجوانب الإيجابية في التراجم والتاريخ، وهنا يغيب التاريخ الحقيقي لصالح النمطي والنموذج المعياري، ويصبح هدف التاريخ وفق قانون التراكم هو بناء المرجعيات (دينية، سياسية،...) التي تتضخم عبر الزمن، وهذا هدف لا تاريخي؛ لأن تاريخ هذه المرجعيات يصبح مع مرور الزمن مستعصيًا على النقد(المنصوري، ٣١ مارس ٢٠١٨).

لذا؛ يرى البعض أن الكثير من هذه الدراسات "التاريخية" مسؤولة عن تزييف وعي المجتمعات العربية عن تاريخها، ومن ثم عن واقعها، ويلخص محمد المنصوري هذا الواقع لهذا المجال من العلوم الإنسانية في أقسام التاريخ في الجامعات العربية، وغيرها من المؤسسات قائلاً: "أعتقد أن الكتابة التاريخية التي انتشرت في العالم الإسلامي لعبت أسوأ الأدوار في خلق تورّم في الذات العربية الإسلامية، وهذا التورّم هو المسؤول اليوم عن التمزق النفسي قبل أن يكون تمزقًا طائفيًا وعرقيًا وعقديًا، فقد دأبت فئة من المؤرخين تكتب تاريخًا جميلًا، وهو بالأساس ليس تاريخًا؛ لأن التاريخ لم يكن أبدًا وفي أية حضارة تاريخًا جميلًا، إنه تاريخ الناس جميعًا، فيه الجيد وفيه السيئ، وفيه الأبيض وفيه الأسود، إلا أن ثمة

بعض من احترفوا مهنة يقال لها مهنة مؤرخ، يكتبون ما تريد الشعوب سماعه من إيجابيات ... لقد خلق هذا الوضع المتناقض شعورًا بالغبن لدى كثيرين، وهو ما أدى بكثيرين إلى تصور أنه يمكن إعادة تركيب التاريخ" (درغوت، ٤ ديسمبر ٢٠١٤).

إن الدعوات التي تثار بين فينة وأخرى إلى إعادة كتابة التاريخ العربي لها ما يبررها من وجهة نظر البعض؛ لما تمر به المجتمعات من أوضاع متغيرة تتطلب مثل هذه الإعادة إلى كتابة التاريخ بصورة علمية، ومستمرة، إلا أن هذه المحاولات - من جانب آخر - تعيد إنتاج الأحداث نفسها ووضعها في قالب أيديولوجي جديد وتوظف لأهداف جديدة؛ مما أفقد هذا العلم مصداقيته، وتراكمه المعرفي الذي يبنى عليه لإنتاج نظرية محددة عن تاريخ هذه المنطقة.

ويعود السبب في ضعف الدراسات التاريخية العربية - من وجهة نظر رؤوف عباس - إلى ثلاثة عوامل أساسية، هي: غياب الوعي بوظيفة التاريخ، ونقص ثقافة المؤرخ، واختلاط المفاهيم عند المشتغلين بالكتابة التاريخية (عباس، ١٩٨٥، ص ١٦). وهذا تشخيص صحيح إلى حد بعيد لهذه المعضلة في الكتابة التاريخية العربية، وعند التعمق في السبب الثاني لهذا الضعف في تكوين المؤرخ منهجيًا تظهر المشكلة في المنهجية العلمية المتبعة في دراسة التاريخ في معظم الجامعات العربية، التي تتبع غالبًا المدرسة الوضعية/ المنهجية، التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر، وتقوم هذه المدرسة على جمع الوثائق، ونقدها، والتأكد من درجة صحة المصادر، ثم تجميع الأحداث وتنظيمها في تسلسل تاريخي وسياق وصفية، سردي (التيمومي، ٢٠١٣، ص ٨٩)، مع تركيزها على ثلاثة مواضيع، وما يكتب في هذه المدرسة يدور حولها وهي: الأحداث السياسية وتفاصيل وقائعها، والمناورات الدبلوماسية، والصراعات العسكرية، مع التركيز على الأفراد والدور الذي يؤدونه في مجرى التاريخ، واتباعها المنهج الكرونولوجي (السردية) في نظم الأحداث والوقائع زمنيًا، وأسلوبًا وصفيًا محدود الفائدة لواقع المؤرخ، ولا علاقة له بزمانه (حبيدة، ٧ نوفمبر ٢٠٢٣).

لا تهتم هذه المدرسة غالباً بتفسير الحدث فلسفياً، بقدر اهتمامها بالجديد من المعلومات عن الحدث التاريخي محل الدراسة؛ لأن غاية المؤرخ في هذه المدرسة "لا تكمن في البحث عن القوانين العامة التي تحرك التاريخ، أو عن معنى هذا التاريخ، بل في التنقيب في حالة بعينها، في مجال جغرافي محدد وسياق زمني مخصص؛ انطلاقاً مما تتيحه الوثائق" (حبيدة، ٢٠١٨، ص ٤٩). وعادة ما يُدرس التاريخ في صورة وحدات (أبحاث) صغيرة مقتطعة من التاريخ، وتوضع في إطار زمني وجغرافي وموضوعي منزوعة من سياقها التاريخي، وغالباً ما تكون في سياق منفصل عن الدراسات السابقة في هذا المجال؛ إذ من المفترض أن تنطلق منه، كما أنها منفصلة عن السياق العام للنظريات والمقاربات العلمية العالمية التي تناولت حركة التاريخ في الحقبة الزمنية لهذه الدراسات، وبذلك فقد التراكم العلمي في هذا المجال. لذلك؛ فالدراسات التي تخرجها هذه المدرسة الخالية من النقد، وتكون " ... مجرد نسخ مكررة، معادة الصياغة، ضعيفة الحجة وغير منضبطة التوجه" (الوزان، ٢٠١٦، ص ٣٨)، وهذا ما أشار إليه المؤرخ الفرنسي ميشال دو سارتو (١٩٢٥-١٩٨٦م) من أن مقولة "التاريخ يُكتب" قد توحي أن كل المؤرخين يكتبون: " ... وهذا غير صحيح، في معظم الأحيان لا يبلور [الباحثون] كتابةً، بل مجرد تقنية، أي تجميع للمصادر، وتوضيب للاستشهادات، ووضع الإحالات في أسفل الصفحة، مع ترتيب كل هذه الأمور في تصميم تنظيم في مقدمة وفصول وخاتمة، ولذلك لا ينتج المؤرخ نصاً، بل اللانص: موضوع في الاختصاص، شكّل بحثٌ صرف، لا روح له ولا لغة... " (حبيدة، ٢٠١٨، ص ١٣٦). وكذا ماري رامبلا موجهة كلامها للباحث في التاريخ قائلة: " ... إن كان ما تقوم به جمع نتف من المعلومات عن موضوعك، فلن تكون قد كتبت بحثاً فعالاً... " (رامبولا، ١٤٣٤، ص. ص ٨٨-٨٩).

كما أن من مشكلات هذه المدرسة الحقيقية والعميقة سهولة توظيفها الأيديولوجي القومي؛ فهي تدرس التاريخ بطريقة انتقائية، وموجهة، ولذلك حُمِلت هذه المدرسة بصورة أساسية توفير البيئة الأيدولوجية لظهور القومية/ الوطنية الشوفيانية التي اجتاحت أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر، وأدت إلى كوارث وحروب في النصف الأول من القرن العشرين

(التيومومي، المدارس التاريخية، ص ٩١)، فبدلاً من أن يدرس التاريخ لفهم تطور المجتمع والتغيرات التي مرت به في هياكله (بناءه) المتعددة إلى وقته الحاضر، أصبح التاريخ يدرس أيديولوجيا "للموافقة عليه، وللافتخار به" لتخريج المواطن الصالح، وهذا ما عده إريك هوبزبوم بمثابة "عصابة على العينين"، تعمي عن الحقيقة؛ لأن لدى التاريخ خاصية مهمة فريدة، فهو يعطي "إلهاماً أيديولوجياً، ميلاً متأصلاً؛ لأن يصبح أسطورة تبرر نفسها بنفسها". وهذا واضح في تاريخ الأمم والصراعات القومية المعاصرة (هوبزبوم، ٢٠١٠، ج ١، ص ٦٣).

ويجادل البعض في أهمية المدرسة الوضعية، والكتابة بها؛ لأهميتها في صنع السرديات الصلبة للأيدولوجيات الوطنية والقومية في بدايات نشأة الدول القطرية، وتشكل القوميات، والتي على ضوءها تصنع الهوية الجامعة للمجتمعات الناشئة، وهذا ما حدث في أوروبا بالفعل؛ لكن على الباحثين في التاريخ أن يميزوا بين مستويين معرفيين في هذا المجال - كما يشير لوغوف - وهما: مستوى التاريخ السردى الذي يجب حصره "في المناهج المدرسية، وفي عمليات تبسيط التاريخ لعموم الناس" (لوغوف، ٢٠٠٧، ص ٤٤)، ومستوى التاريخ النقدي، الذي يعطى معناً حقيقياً ومفيداً للمجتمع من دراسة التاريخ.

ثانياً: مدرسة الحوليات، والتاريخ الجديد:

مرت الكتاب التاريخية الإجرائية منذ القرن التاسع عشر بمدرستين: المدرسة الأولى: المدرسة الوضعية المشار إليها سابقاً، والتي تهتم بالتاريخ السياسي، والعسكري، والدبلوماسي، وسير الشخصيات، ... ولا تعنى بتاريخ المجتمعات بصورة عامة، وفي نهاية الثلاثينيات الميلادية من القرن العشرين خرج من رحم هذه المدرسة -وتحديداً عام ١٩٢٩م- مدرسة الحوليات الفرنسية في دراسة التاريخ - تسير عليها الدراسات التاريخية في الوقت الحاضر - بعد أن واجهت المدرسة الوضعية نقداً لاذعاً وحملت تبعات الحرب العالمية الأولى، وظهور القوميات الشوفانية - كما أشير سابقاً. وظهر مبكراً فوائد مدرسة الحوليات في دراسة التاريخ، التي تجاوزت فوائد المدرسة الوضعية المتجمدة؛ إذ إن من ميزة

هذه المدرسة أنها استوعبت إيجابيات المدرسة الوضعية في التوثيق والتثبت من المصادر، من جانب، مع ما لديها من جانب آخر من القدرة على التطور ومسايرة العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، والتفاعل معها. فهي ترى أن الماضي مؤثر في قضايا الحاضر ومشكلاته، يقول أحد أبرز رواد مدرسة الحوليات فرنان برودل: "... أود من المنطلق نفسه أن يرى المتخصصين في العلوم الاجتماعية أن التاريخ وسيلة فائقة للمعرفة والبحث وأن يفيدوا منها. فما الحاضر - في أغلب أمره - إلا فريسة في قبضة ماضٍ عنيد مصمم على البقاء والاستمرار، وما الماضي، بما ينضوي عليه من قواعد واختلافات وتشابهات، إلا المفتاح الذي لا يحصى عنه لكل فهم جاد للزمن الحاضر" (برودل، ٢٠١٣، ج ٣، ص ١٣).

تقوم دراسة التاريخ في مدرسة الحوليات على ثلاث ركائز، هي: الزمان (متى؟)، والمكان/المجال (أين؟)، والمجتمع/المفاهيم (كيف/ لماذا؟)، ومنها يتشكل الحدث التاريخي من خلال أبعاد أساسية، وهي: القوى الفاعلة، وطبيعة رهاناتها، وأطماعها ومكاسبها، ثم الإستراتيجيات والوسائل الموظفة للوصول إلى تلك الغايات والرهانات (إدريسي، ٢٠٢١، ص ٣٠؛ رازقي، ٢٠٢٣، ص ٤). وتقوم إجراءات على عدة أسس، هي: موضوعات، وفرضيات، ومفاهيم إشكالية، ونظرة تطويرية، ومنهج تكاملي، ومدونة المصدرية. وفق التفصيل الآتي:

* الموضوعات: ترى هذه المدرسة ضرورة الانتقال من تاريخ الحقل السياسي التقليدي القائم على القراءات المؤسسية لمكونات الدولة إلى تاريخ السلطة، وتأثيراتها، ووظيفتها، مع النظر في القضايا الذهنية، والأنثروبولوجيا التاريخية، وتاريخ المهمشين في المجتمع، كما يسميه جان كلود شमित؛ وبذلك تصبح النظرة الكلية لحركة التاريخ أكثر شمولاً؛ لكون تاريخ السلطة لا يعني تاريخ الدولة؛ لأن السلطة تتجسد من جانب في شكل علاقات أفقية بين القطاعات الفاعلة فيها، وعلاقات رأسية بين الحاكم والمحكوم من جانب آخر (أبو شوك، ٢٠١٧، ص ٢٣؛ أبو شوك، ٢٠٢١).

* المفاهيم الإشكالية: تقوم على مفاهيم متضادة، أو متصارعة، مفهوم القوة والاستلاب، وقضية الراعي والتابع، والتأييد والمقاومة، واستخدام الأيديولوجيات المرتبطة بطرفي السلطة وصراعاتهما؛ وبذلك يكون البحث التاريخي إشكاليًا "يمكن من خلاله الانتقال من التاريخ السردى التقليدي الذي يكتفي باستعراض الأحداث والظواهر ووصفها، إلى تاريخ يسعى إلى تفسير هذه الأحداث والظواهر، والربط في فهم التاريخ بين الماضي والحاضر بدلًا من أن يكون التاريخ آليًا أو وصفيًا فقط (لوغوف، التاريخ الجديد، ص ٩٢؛ أبو شوك، ٢٠٢١؛ هموش، ١٢ يوليو ٢٠١٢).

* الفرضيات: ذلك أن نتائج الأبحاث التاريخية أثبتت أن علم التاريخ لا يرتبط فقط بالماضي؛ ذلك أن بعض السلوكيات الإنسانية وأنماط الحياة الاجتماعية لها القدرة على الاستمرار في فضاء الحاضر والتأثير في المستقبل؛ حيث يرى لوغوف - أحد اعلام هذه المدرسة - أن علم التاريخ ليس علم الماضي ولكنه علم الحاضر؛ لأنه يعيننا على فهم الماضي، واستيعاب الحاضر، واستشراف المستقبل، لذلك فهو علم يدرس الحاضر، وهذا يؤدي إلى المقوم التالي لهذه المدرسة، وهو:

* النظرة التطورية: التي ترى أن الأحداث التاريخية عبارة عن انعكاسات للسلوك الإنساني في إطار حركة الزمن المتجددة دومًا، لذلك تُنتج هذه الحركة أنساق قديمة متعددة تظهر في صورة آخر، وهنا تبرز فكرة الاستمرارية، والانقطاع، لأن الأنساق تتجدد؛ فهي أفعال مرتبطة بالعادات والتقاليد لا تتغير بنفس السرعة التي يتغير بها نمط الحدث السياسي، ومن هنا جاء تقسيم الزمن إلى ثلاثة أزمان: زمن حركي أو زمن حدثي يتعلق بالأحداث السياسية والعسكري، وزمن شبه ثابت أو البطيء يتعلق بالتغيرات الاقتصادية، والأنماط أو العادات والتقاليد الاجتماعية، والزمن الثابت وهو المتعلق بالجغرافيا، والمناخ، والجيولوجيا (أبو شوك، ٢٠١٧، ص ٢٢). وبناء على هذا؛ ظهر المقوم الثالث لهذه المدرسة وهو:

* التوظيف التكاملي بين العلوم الاجتماعية: يؤكد هذا البعد التطوري لحركة التاريخ على ضرورة تبني منهج تكاملي مع العلوم الاجتماعية لتفسير أحداث الماضي الإنساني بجوانبها المختلفة والمتعددة، وحركتها الزمنية ومجالها المكاني ذات المستويات الزمنية الثلاثة؛ لذلك تهتم بوحدة الموضوع، وطول المدة الزمنية، التي تساعد على قراءة الحدث التاريخي قراءة متعمقة، على خلاف الدراسات السطحية التي تتناول الموضوع في فترة زمنية قصيرة.

* المدونة المصدرية: تقوم مدرسة الحوليات على الابتعاد عن تقديس الوثيقة التاريخية، والنظر لها بموضوعية فهذه الوثائق ليست منزهة عن الكذب، الأخطاء، الأهداف، والأجندة (بلوخ، ٢٠١٣، ص١٣٢)، وهذا بعكس المدرسة الوضعية؛ التي تقديس الوثيقة، فيقولون: "دع الوثائق تتحدث ونحن نستنتج من هذه الوثائق" (أبو شوك، ١٢ يوليو ٢٠١٢م)، و"التاريخ يُصنع من الوثائق ... وكل فكرة أو فعل لا يخلف أثراً مباشراً أو غير مباشر أو طمست معالمه هو أمر ضائع على التاريخ ... فحيث لا وثائق لا تاريخ" (لأنجلوا وسينوبوس، ١٩٨١م، ص٥)، ولم تكتفي مدرسة الحوليات بفحص الوثيقة التاريخية نقداً داخلياً بتحليل النص في إطار المفردات، والعبارات، والمصطلحات الواردة في الوثائق، والنقد الخارجي المعروف في التحقق من صحة الوثيقة، وفي أي فترة كتبت، ونوع الورق، والخبر،... الخ بل قالوا: يجب على المؤرخ استخدام العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى استخداماً تكاملياً يتجاوز مبدأ المساعدة، والاستفادة المحدودة منها، إلى التحليل الموضوعي لمحتوى المصادر ووثائق وغيرها، في إطار الظروف النفسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في صياغتها وتكوينها، أي الواقع الذي كتبت فيه هذه المصادر، وطرح التساؤلات عن الظروف، وعن الضغوط السياسية، الاجتماعية أو اقتصادية مورست عند توقيع تلك الوثائق (أبو شوك، ٢٠١٧، ص٢٢).

ويرى مارك بلوخ أن الوثيقة يجب ألا تكون المصدر التاريخي الوحيد، وأن مفهومها يجب أن يتجاوز النص المكتوب ليشمل "... دراسة الحركات السكانية والهجرات، من خلال المقابر الأثرية في منطقة من المناطق أو حضارة من الحضارات. ثم عن المعتقدات

والمشاعر والعواطف يمكن أن تنبئ عنها الصور والرسوم والتماثيل أكثر مما تنبئ عنها النصوص" (الحسنوي، ٢٠٢٢)، وأكد لوسيان فيفر "أن التاريخ الجديد يجب أن يحرر نفسه من الوثائق وما تفرضه من تحديدات، وأن عليه أن يستخدم كافة ما يستعمله الإنسان: اللغة، والعلامات، وأدلة الريف، ونظم الحقول، والأساور، والقلائد. - وكل مصدر آخر يمكن الحصول عليه، وبالاختصار: فإن عليه أن يكون منفتحاً لكل مكتشفات، وطرق العلوم الأخرى، كالجغرافية، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعليه في نفس الوقت ألا ينجرف في النزاعات التي برزت في العشرينيات والثلاثينيات في تقسيم نفسه إلى عدد من التخصصات (التاريخ الاقتصادي، تاريخ الأفكار ...، إلخ) التي يسير كل منها في طريقه الخاص، ففصل التاريخ عن مضماره الاجتماعي هو أسوأ من عبث ومن المؤكد إنه كان مضللاً" (باراكلو، ١٩٨٤، ص ٦٤؛ أبو شوك، ٢٠١٧؛ أبو شوك، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢١).

ويرى علماء هذه المدرسة ضرورة ترتيب العلوم الإنسانية والاجتماعية في وضع حلزوني يقر تداخلها مع بعضها، أي العلوم ذات الصلة بعلم التاريخ التي تمكن الباحث في التاريخ من وضع الحدث التاريخي في إطار شمولي، يستوعب كل أنواعه المرتبطة بالفعل الإنساني والظروف المحيطة به، وفق مناهج تخصصية متعددة ومتكاملة في استقراءها لمفردات الحدث التاريخي وإعادة تركيبه بصورة أقرب إلى الواقع (مارزو، ١٩٧١م، ص ص ١٩٤ - ١٩٥).

ووفقاً لهذه الخطوات الإجرائية يمكن القول أن هذه المدرسة تضع الباحث في التاريخ على طريق يؤدي إلى اكسبه كل من: المعرفة التاريخية، ومهارة تفسيرها، ومع الانفجار المعرفي الهائل في هذا العصر أصبحت المهمة الأولى سهلة وميسورة^(١)، ولكن الذي يصنع الفارق هي القدرة على وضع هذه المادة التاريخية في سياقاتها التاريخية، وربطها في انساق متعددة مما يجعل

(١) بل لم تعد ذات قيمة، حيث أصبحت المعرفة في متناول الجميع، ولم يعد المؤرخ صانع المعرفة التاريخية الوحيد، بل أصبح هناك ظاهرة علمية، وهي: "المؤرخون الهواة" أو الموازن، هؤلاء لم يدرسوا التاريخ، ولا منهج البحث فيه، ومع ذلك لهم إنتاج في هذا المجال. للمزيد عن هذه الظاهرة. انظر: (Cebalo, 2020)

المؤرخ "مُفكر": عارف بالماضي، فاهم له، وواعٍ بالحاضر وقضاياها متواصل معه، ومحاور له، وبهذا "يُثري فهمنا لأنفسنا وزماننا ... إن التاريخ لا يقتصر على حفظ التواريخ والحقائق، بل يتجاوز ذلك ليصبح أدباً وفلسفةً، وفناً، وسياسةً؛ إن جمع هذه العناصر في إطار واحد هو ما يجعل من التاريخ مصدراً غنياً لفهم أعمق للحياة الإنسانية بأبعادها المتعددة" (الغويدي، ٢٠٢٤م)، وإذا كانت هذه صفة المؤرخ المفكر، وهي التفاعل مع الظواهر المعاصرة له بوعي المؤرخ، ومعرفته، فإن هذه الورقة تُعنى هنا بتكوين هذا النوع من المؤرخين، من منظور أحد الدعائم التي تقوم عليها مدرسة الحوليات وهي العناية بطرح الفرضية.

ثالثاً: الفرضية في البحث التاريخي:

تعد الفرضية جزءاً أساسياً من منهجية مدرسة الحوليات ورؤيتها في أبحاث التاريخ، وترى أنه يتطلب من الباحث - عند كتابة دراسة في التاريخ - أن يولي الفرضية عناية خاصة قبل البدء في تصور تلك الإشكالية البحثية، وبما أن التاريخ فيه أحداث مضت وأصبحت حقائق ثابتة لا جدال فيها، وكتب عنها الكثير من الدراسات، وصدرت فيها الكثير من الكتب، فيتبادر إلى الباحث تساؤل مفاده: ما الذي يمكن أن أضيفه إلى هذا الموضوع؟ وهو هنا أمام أمرين: إما أن يلخص عشرات الكتب والدراسات حول الموضوع (عن: دولة، أو معركة، أو ملك، أو صراع ...) دون إضافة أي شيء جديد، وإما أن يطرح أسئلة جديدة على الموضوع، ويرى مشكلات/ قضايا في التاريخ من زوايا أخرى، ويعطي فرضيات لها تحجب عن تلك التساؤلات؟.

وتشكل الفرضية المخرج المناسب للراقي بالدراسات التاريخية؛ فهي من جانب تتسق مع العلوم الأخرى ومنها العلوم الإنسانية والاجتماعية التي ينتمي إليها التاريخ، والتي تنطلق الدراسات فيها من فرضيات يطرحها الباحثون، ثم يسعون - عبر منظومة منهجية محددة - إلى التأكد من تلك الفرضيات إثباتاً أو نفيًا، ويخرج بنتائج تعبر عن ذاتية، وتضيف لبنة للمعرفة في مجاله.

وكان لوسيان فيفر (١٨٧٨-١٩٥٦ م) يردد مقولة: "لا هندسة معمارية دون مشروع معماري، ولا تاريخ دون فرضية عمل" (غي توليبه - جان تولار، ٢٠٠١ م، ص ٣٣)؛ لأنه عند طرح الإشكالية البحثية تتشكل أجوبة ممكنة ومحملة مؤقتة تنتهي إلى صياغة فرضية (الحسناوي، ٢٠١١، ص ٥٠)، فالباحث يحتاج إلى فرضية تاريخية عندما تكون أدلته محدودة، وهذا يعني أنه يستنتج من الأدلة والحجج لتفسير محتمل لأحداث مفتوحة على التساؤل أو التأويل، فعندما تكون أدلته كاملة ولا لبس فيها يكون وصل إلى حقيقة؛ لكن في حالة الفرضية يعتمد الباحث على التخمين والتكهنات، والحدس، "ووفقا لمعظم المؤرخين، فإن الفرضية الجيدة يجب أن تعطينا أبسط توضيح مع أقوى قوة تفسيرية، ولا ينبغي للفرضية التاريخية أن تخلق مشاكل أكثر مما تحل".

أ. أهمية الفرضية:

وتوصف الفرضية أنها أداة أساسية من أدوات البحث التاريخي يستخدمها الباحث في سعيه للإجابة عن التساؤلات التي يطرحها على مادة بحثه، وهذه التساؤلات عادة ما تكون على ثلاثة مستويات معرفية أساسية؛ هي:

١. أسئلة تستهدف التحري عن حقيقة ما حدث.
٢. أسئلة تتعلق بالكيفية التي وقع بها الحدث.
٣. أسئلة تتعلق بالقوانين العلمية المستمدة من النظريات، والمقاربات المبنية على دراسة الماضي لتفسير ما حدث.

ومن هنا تبرز أهمية الفرضية بصفقتها أداة لا غنى للباحث عنها في الحصول على إجابات لتلك الأسئلة التي تعبر عن جوهر البحث التاريخي، وتشكل رؤية المؤرخ، ويبنى عليها تفسيره للحدث الذي يتصدى لدارسته (عباس، ٢٠٠٩، ص ٦٥).

وقد طرح مارك بلوخ، الذي كان عمله على أساس الفرضيات، القضية بوضوح بافترضه أن الخطوة الأولى لكل بحث تاريخي ومنذ البداية، لا بد أن تكون هناك "الروح

المرشدة"، وأن مجرد "الملاحظة السلبية" للقضايا والأحداث، مع افتراض إمكانية ذلك، لا تسهم أبداً بأي شيء ذي قيمة، أي علم (بلوخ، ٢٠١٣، ص ١٣٤).

وإذا كان الباحث مدرّكاً أنه "يجب أن يصل البحث التاريخي إلى نتائج جديدة عن موضوع محدد، وهذا في حد ذاته نوعاً من التحدي ... يجب عليك أن تكونَ فرضية، وهي تعتبر واحدة من أهم خطوات كتابة البحث" (ستوري، ٢٠١٤م، ص ٢٣). لذلك؛ ينظر للفرضية إلى أنها شرط لازم لتقدم المعرفة التاريخية، كما أنها شرط أساس في إعطاء المصادر بأنواعها معنىً حقيقياً؛ "فالنصوص لا تقدم إجابات جاهزة لمن لم يستطع استنطاقها بسبب افتقاره إلى الفرضية، فبدون الفرضية والسؤال يكون الفهم مستحيلاً، فالمؤرخ لا يذهب ليتسكع في الماضي على غير هدى، مثل جامع الخرق الذي يبحث عن لقيات، وإنما ينطلق وفي ذهنه هدف محدد ومُشكّل يتطلب حلاً، وفرضية عمل تستوجب التمهيص" (إدريسي، ٢٠٢١م، ص ٨١)، ذلك أن التنوع غير المحدود للقضايا التاريخية واتساع الظواهر والأحداث المتنوعة وعدم القدرة على الإحاطة بها تبعث في النفس الشك واليأس من مواصلة البحث في تاريخ هذه القضايا والأحداث، ولكن عند وجود فرضية يصبح تركيز البحث على جوانب محددة بناء على مبدأ "الإقصاء والاختيار"، الذي لا مفر منه أمام التعدد الهائل في الظواهر؛ فهو يحصر دائرة الرؤية، ويوجه الانتباه إلى مسار خاص بالباحث ويصرفه عن غيره، مستمداً من الفرضية المعدة مسبقاً المساعدة في البحث للتدليل على صحتها من خلال المصادر (إدريسي، ٢٠٢١م، ص ٨١).

ويعرض الباحث الوزن لأهمية الفرضية، وأنه من دون وجود فرضيات في البحث التاريخي تفسر قضايا التاريخ ومسائله: "فإنه لا يمكن لأقسام التاريخ ... أن تستمر في العمل، ولن يكون هناك مبرر لفتح برامج الدراسات العليا ومنح درجات الماجستير والدكتوراه؛ لأن البحث من دون توصل لجدليات وفرضيات لن يثري تصوراتنا عن التاريخ، ولن يعطينا إجابات بديلة لمشاكل وظواهر تاريخية مهمة، ولن يقودنا نحو التقدم

والتطور في فهمنا للماضي "(الوزان، ٢٠١٦، ص ٣٨)؛ ذلك أن الفرضية هي الفكرة المركزية التي تقود البحث التاريخي (رمبولا، ١٤٣٤، ص ٨٩).

ومع أن النظرية الوضعية أو الواقعية ما تزال تهيمن على رؤية الشخص العادي للعلوم ومنها التاريخ، إلا أنها لم تعد تحمل قدرًا كبيرًا من الإقناع للمتلقي، ولم يعد الفكر الاستقرائي و"الملاحظة السلبية" من السمات المميزة من المنهج العلمي، وبما أن كل ملاحظة سواء للعالم الطبيعي أو البشري هي انتقائية، ومن ثم "فهي تفترض فرضية أو نظرية، مهما كانت غير متماسكة، ومن وجهة نظر كارل بوبر؛ فإن المعرفة العلمية لا تتكون من قوانين، بل من أفضل الفرضيات المتاحة (مصطفى، ٢٠١٧م، ص ١٦٠)؛ إنها معرفة مؤقتة وليست مؤكدة. ويتقدم فهمنا للتاريخ من خلال صياغة فرضيات جديدة تتجاوز الأدلة المتاحة حاليًا، ويجب اختبارها مقابل المزيد من الملاحظة التي إما أن تدحض الفرضية أو تدعمها، وبما أن الفرضيات تتجاوز الأدلة، فإنها تنطوي بالضرورة على ومضة من البصيرة أو قفزة خيالية، وغالبًا ما تكون أكثر جرأة كلما كان ذلك أفضل؛ مما يجعل المنهج العلمي في حقيقته حوارًا بين الفرضية ومحاولة التنفيذ، أو بين الفكر الإبداعي والنقدي. بالنسبة للمؤرخين، يعد هذا تعريفًا أكثر ملاءمة للعلم من التعريف الذي حل محله" (Tosh, 2002, Pp174-5).

ويشير توش إلى محورية السؤال وتوجيهه في البحث التاريخي، وأن الفكرة السائدة بأن مهمة المؤرخين هي بكل بساطة الكشف عن الماضي وعرضه كما هو فكرة غير صحيحة، لأن جوهر البحث التاريخي من وجهة نظره هو الاختيار من المصادر الملائمة، والحقائق التاريخية، والتفسيرات المهمة في كل مرحلة يُحدد فيها الباحث اتجاه السؤال (Tosh, 2002, Pp178).

كما يرى أن الفصل الحاد بين الحقيقة التاريخية، وقيمتها المعرفية الذي يطالب به اتباع المدرسة الوضعية غير قابل للتطبيق في التاريخ. وبهذا المعنى فإن "المعرفة التاريخية ليست، ولا يمكن أن تكون، "موضوعية" (أي مستمدة تجريبيًا في مجملها من موضوع التحقيق). وهذا لا يعني، كما قد يفترض المتشككون، أن الأمر تعسفي أو وهمي. ولكن من الضروري

أن نقيّم بعناية افتراضات ومواقف المؤرخين أنفسهم قبل أن نتمكن من التوصل إلى أي استنتاج بشأن الوضع الحقيقي للمعرفة التاريخية (Tosh, 2002, Pp178).

ب. تعريف الفرضية:

تعددت تعريفات مفهوم الفرضية في الدراسات التاريخية بحسب وجهات نظر علماء المنهجيات ومنطلقاتهم الفكرية والمعرفية؛ ومما عرفت به الفرضية أنها:

- ما نتوقعه من نتيجة في البحث.
- سؤال صيغ بطريقة علمية يمكن من خلالها إعطاء إجابة محددة.
- موقف يمكن إخضاعه لاختبار مدى صحته.
- إضافة فكرية نظرية لسد فجوات معينة في المعرفة لظاهرة معينة، أو جملة من الظواهر التي نعرف بعضاً من أحداثها أو أجزاء أو جوانب معينة منها.
- رابطاً ضرورياً بين النظرية والبحث الذي يؤدي إلى اكتشاف معرفة جديدة في المجال الذي يطرقه الباحث.

وشبه بوبر الفرضيات بأنها عبارة عن شبك صيد، ومن يرميها يصطاد شيئاً ما، وهذا يعني أن من يضع الفرضيات فقط هو الذي يملك فرصة لتفسير حدث ما، وشرحه؛ فهي في نظره محاولة لاستخراج القانون العام الذي يفسر الحدث موضوع الدراسة، ومحاولة لاكتشاف العلاقة السببية التي تحكم الظاهرة في كل زمان ومكان (Dragan, 2021, p170).

وعرف رؤوف عباس الفرضية أنها مقولة تتم صياغتها كإجابة "محمّلة" عن سؤال معين في مجال علمي محدد دون استناد إلى أدلة كافية، ولا يمكن الاطمئنان إليها كنقطة انطلاق على طريق البحث إلا بعد اختبارها بدقة والتحقق من صحتها، وبذلك تصبح التساؤلات التي يصوغها المؤرخ بحثاً عن إجابات لها؛ ويرى أن للفرضية في العلوم الإنسانية عامة وخاصة التاريخ سمة مميزة لها عن الفرضية في العلوم الطبيعية التي تكون الفرضية فيها "قاصرة على تفسير الظاهرة، ولكنها في البحث التاريخي مواكبة لجميع خطوات البحث" (عباس، ٢٠٠٩، ص ٦٦)؛ فهي إجابة عن سؤال، ومحددة بعيدة عن

التعميم الموسع، وأنها قابلة للنقاش، وليست قطعية؛ مما يفتح المجال لطرح أسئلة أخرى من الباحثين (رامبول، ١٤٣٤هـ، ص ٩١).

يعرف كل من كريستيان لافيل وجون ديون الفرضية: أنها تفسيرٌ محتملٌ، ولو أنه مؤقت، فهي تشير إلى أن هناك خطوات استنباطية اتخذت في أساسها من المشكلة، وأنها قد بلغت نهايتها وأصبحت الفرضية، بعد ذلك ينطلق الباحث إلى خطوات جديدة يغلب عليها الطابع الاستنتاجي، يُرجع فيه إلى الواقع لإخضاع ذلك التفسير للاختبار على محك الأحداث. وبهذا المعنى فإن "الفرضية تؤدي حقاً دور المحور الذي يتمفصل [يتنظم] حوله مظهرها البحث (التفسير والاستنباط) الذي تتجلى هنا سمته الفرضية - الاستنتاج بوضوح تام. فلن نبالغ - إذن - إن ألحنا بقوة على أهمية الفرضية، متى بنيت بعناية؛ إذ هي القلب النابض والمحرك للخطوات المنهجية المتبعة في بناء المعارف" (إديسي، ٢٠٢١، ص ٨١).

فهي جواب متقدم يستدعي البحث والتحقيق، وهي إجابة افتراضية عن تساؤلات البحث، أو جواب مؤقت في انتظار التحقق من نتائج الدراسة، فالفرضية تتضمن متغيرين يكشف الباحث من خلالها الصواب والخطأ (الصدقي، ٢٠١٣م، ص ٦٠)، فهي في المحصلة النهائية تعكس ما توصل إليه الباحث في موضوع بحثه مبنياً على تحليل نقدي، وتفسيراً للمادة العلمية في المصادر التي اطلع عليها (رامبول، ١٤٣٤هـ، ص ٩٠).

لذا؛ فإن أهم الطرق التي يمكن للمؤرخين من خلالها الحذر من تحيزهم عند تفسيراتهم للماضي بوعي هي صياغة فرضيات، واختبارها بالأدلة المتاحة، وقد لا تكون مثل الفرضية أكثر من مجرد تفسير مؤقت يقترحه المؤرخ من خلال قراءة المراجع الثانوية ذات الصلة للمشكلة التاريخية المطروحة، والفرضية ليست مجرد تقييم أولي لظرف تاريخي معين في مصطلحاته الخاصة، بل تعكس طبيعة المجتمع وطبيعة الثقافة السائدة. "وبذلك فإن الفرضيات التاريخية ترقى إلى مستوى تطبيق للنظرية، وتمثل النظرية في العديد من التخصصات تجريد التعميمات (أحياناً القوانين) ناتجة عن تراكم نتائج البحث. ونادراً ما

يستخدم المؤرخون هذا المصطلح بهذا المعنى، فالنظرية بالنسبة لهم عادة ما تعني إطار التفسير الذي يعطي قوة دافعة للتحقيق ويؤثر على نتائجه" (Tosh, 2002, p204).
ويصل الباحث إلى طرح الفرضية بعد سلسلة منتظمة من الإجراءات البحثية تبدأ بالآتي:

الإشكالية البحثية في التاريخ: الإشكالية البحثية في التاريخ هي محاولة لإعادة ترتيب الماضي انطلاقاً من "علاقة الحاضر بالماضي ... فهي مرحلة أولية في كل نهج تاريخي، وتتضمن في طياتها كل القضايا التي تؤطر البحث من بواعث وأهداف وانشغالات وتساؤلات ومشاكل، بالإضافة إلى كونها تعبر عن شخصية المؤرخ..." (الصادقي، ٢٠١٣، ص٥٩)، ولا بد أن تكون الإشكالية مثيرة لاهتمام الباحث، ويتوفر لها القدر الكافي من المصادر والأدبيات التاريخية، ويمكن البدء بموضوع واسع، مثل فترة أو منطقة أو حركة سياسية أو اجتماعية، ثم تضيق نطاقها إلى جانب أو مشكلة معينة، من خلال تحديد الأطر التاريخية (الزمنية)، والجغرافية، والموضوعية (سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ...)، ثم تحديد عنوان البحث، وهذا يأتي بعد قراءات متعددة المستويات، تبدأ بالدراسات السابقة، التي تفضي بالباحث إلى المصادر والمراجع حول الموضوع، فهو يدرج داخل الإشكالية تصور الحدود التي يضعها لموضوعه.

وكل بحث تاريخي له مبرراته المقنعة والقوية بالقدر الذي يبذله الباحث من جهد في قضية محددة، من خلال وضع فرضية، والبحث عن الأدلة الوثائقية، ثم إعادة تركيب الأجوبة على الفرضية، بإثبات أو نفي استنتاجات سابقة في الموضوع، وبذلك تعد الإشكالية البحثية قطيعة معرفية فاصلة بين المعرفة التاريخية في المدرسة الوضعية، ومدرسة التاريخ الجديد.

إذًا، فالإشكالية البحثية هي خيط ناظم، أو إطار تصاغ فيه مشكلة البحث والفرضية، والدراسات السابقة، والنواقص التي يراها الباحث، ومقاصد الباحث ودوافعه، وهي

كاشفة لوعي الباحث بحدود مشروعه ودواعيه، ونابع من حاجة ملحة في وقته، فهي بمثابة التعاقد بين الباحث والقارئ (إدريسي، ٢٠٢١، ص ٦٧، ٨٢).

سؤال البحث: السؤال البحثي هو سؤال رئيس يوجه دراسة الباحث، وهو في الواقع يندرج ضمن أسئلة أخرى موازية، أو أسئلة مكملة له، وتساعد الباحث على تحديد فرضيته، والسؤال / الأسئلة تكون ضمن نطاقين: الأول مجتمعي؛ بمعنى يكون معبراً عن زمن الباحث ومجتمعه، ومعبراً عن الذات الحاضرة للباحث، ومجتمعه وعن مشكلات زمانه، واشتغاله بالكشف عن ثغرات معرفية تاريخية تهم مجتمعه الحاضر، ومبنيًا على معرفة بزمن الدراسة ومجتمعه، وبالدراسات السابقة عنها، ومعرفة بطريقة استخدام المصادر، والمفاهيم والنظريات المتصلة بموضوع البحث.

وهناك نطاق علمي، بمعنى لا يكون السؤال سؤالاً نظريًا، بعيداً عن الواقع، فلا بد أن يسير بالبحث التاريخي إلى الأمام بسد ثغرة علمية، من خلال الإجابة عن أسئلة ما زالت دون إجابات، أو كانت إجاباتها ناقصة، ولذلك لا بد أن يكون السؤال ضمن عدد من الأسئلة الأخرى الموازية للسؤال الرئيس أو المكمل له (إدريسي، ٢٠٢١، ص ٧٨)، ومرفق به الأجوبة الممكنة، ويتيح العمل على المصادر بأنواعها اختبار الإجابة منها، ولذلك؛ فالسؤال من الضروري أن يندرج ضمن ما يعرف بالنظرية، لذا لا بد للباحث في التاريخ أن يبتدي بنظرية؛ لأنها تمد الباحث بالأسئلة، وبالمفاهيم في موضوعه البحثي.

صياغة السؤال: تخضع صياغة السؤال لمبدئين، هما: الدقة، والانفتاح، بمعنى أن يكون السؤال "دقيقًا ومحصورًا ونتجًا عن جهل دقيق"، وعندما يكون السؤال في هذه الحالة فهو يضع المطلوب في نطاق محدد ومطابق للنقطة الذي يدور حولها البحث، وتتوفر لها المصادر. ومن جانب الآخر يبرز ضرورة كون السؤال مفتوحًا بمعنى "يتوازن فيه التأييد والاعتراض"، بحيث يقبل الحكم بـ "نعم" أو "لا"، ويحصل الحسم في هذا النوع من الأسئلة بحذف إحدى الإمكانيتين، أو على الأقل يمكن تغليب إحدهما (إدريسي، ٢٠٢١، ص ٨٠)، ويتجنب أن يكون السؤال واسعًا في إطاره المتعدد (الزمانية أو المكانية أو

الموضوعية)، ويتجنب الغموض المغرق، ثم ينظم الباحث ويرتب نتائج الدراسات السابقة وقيمها؛ إذ منها ينطلق إلى وضع فرضيته، وبذلك يتضح أن الفرضية ليست سؤالاً عادياً في البحث، بل سؤال مهم يوجه الباحث خلال مراحل البحث بأكمله، فخلال البحث وقراءة المصادر يتطلب الأمر تعديل الفرضية وفقاً لما يحصل عليه الباحث من إجابات، وبهذه الطريقة طوال مدة البحث فإن الباحث "سيقترب أكثر وأكثر من تكوين الحجة الثابتة" (ستوري، ٢٠٢١، ص٢٣).

مراجعة الأدبيات السابقة: يحتاج البحث - قبل أن يطور الباحث فرضيته الخاصة - إلى مراجعة الدراسات السابقة (الكتب والأبحاث، والمراجعات، ...) عن موضوعه، وتحديد الأدلة، والمناقشات، والثغرات الرئيسة في تلك الدراسات؛ مما سوف يساعد على فهم السياق التاريخي للأحداث، والتعرف على وجهات النظر المختلفة، أو المتعددة حول الموضوع.

تحديد الأدلة الخاصة: الخطوة الرابعة هي تحديد الأدلة الخاصة بالباحث، أو المصادر الأولية والثانوية التي سيستخدمها لدعم فرضيته أو تضادها. والمقصود بالمصادر الأولية هي التي لم تكتب للتاريخ مثل: الوثائق الأصلية، أو المصنوعات اليدوية، أو الشهادات التي أنتجت أو شوهدت في الماضي، مثل: الرسائل، أو المذكرات، أو الخطب، أو الصحف، أو اللوحات. والمصادر الثانوية هي تفسيرات أو تحليلات المؤرخين أو غيرهم من العلماء للمصادر الأولية، مثل: الكتب، أو المقالات، أو الأفلام الوثائقية.

ج. صياغة الفرضية، وتطويرها:

بما أن مشكلة البحث بالنسبة للباحث - بما تشتمل عليه من الأسئلة - تعبر عن أن هناك نقصاً معرفياً، ومنتظر جواباً مرتقباً، وهذا الجواب يمكن فحصه والتحقق من صحته، فتكون هنا الفرضية، وهي مرحلة متقدمة من مراحل البحث، وعندما ينجز الباحث وضع فرضية متماسكة وقابلة للتطوير، ويتنظر منه تدعيم هذه الفرضية بالأدلة التاريخية على صوابها. وعادة ما تكون الفرضية التاريخية نوعين: إما أن تكون لقضية تاريخية لم تدرس من قبل، وإما أن تكون لقضية درست من قبل ولكن يراد التأكد، أو التنفيذ ونقد المنجز سابقاً

بصورة منهجية جديدة، واستنادًا إلى مصادر ومعطيات استجدت، أو طريقة تحليلية جديدة (الوزان، ٢٠١٦، ص ٣٩)، هذا من الناحية الشكلية. أما من ناحية المضمون فهناك "الفرضيات التفسيرية التي يفسر بها الباحث الحقائق ويصوغ العلاقات العلية (السببية) التي يستند إليها التفسير؛ والفرضيات البنيوية التي تعنى بتركيب المادة المتصلة بالماضي في الإطار الزمني والنوعي" (عباس، ٢٠٠٩، ص ٦٧).

وبما أن الفرضية تعد جوابًا متقدمًا يستدعي التحقق والبحث، فهي إجابة افتراضية عن تساؤلات الإشكالية التي تقدم بها الباحث، لذا؛ يجب أن تقدم الفرضية ادعاءً يمكن اختباره ومناقشته، فهي بحاجة إلى التطوير والتقييم المستمر من الباحث وفق المتغيرات الجديد من معلومات المصادر. فالفرضية في الواقع تعكس وجهة نظر الباحث الخاصة، وقد مساهمته في النقاش التاريخي حول الموضوع، وبهذا يتعين عليه أن يراجع تلك الفرضية باستمرار، ويقيمها من حين لآخر وفق المستجدات من المعلومات، ووجهات النظر التحليلية؛ لمعرفة نقاط القوة والضعف فيها، ويمكنه تقييم فرضيته من خلال طرح بعض الأسئلة، مثل:

- هل تجيب الفرضية على أسئلة البحث؟.
- هل تتناسب الفرضية مع أدلة الباحث؟.
- هل تتناول الفرضية الأدبيات المتوفرة؟.
- هل للفرضية المقدمة معنى منطقي وتاريخي؟
- هل على الفرضية أي قيود أو انتحالات؟.
- هل تثير الفرضية أي أسئلة أو مضامين جديدة؟.

ومن خلال تقييم الفرضية، يمكن للباحث تجويدها وبيان صلاحيتها وأصالتها. ويشار إلى أن صياغة الفرضية تمثل إبداعًا فكريًا للباحث لها صلة وثيقة بإعادة تركيب الحدث في إطار تفسيري، ويقدم من خلالها إجابة عن سؤال سبق أن طرحه الباحث أو ربما طرحه باحث آخر سبق إلى دراسة الموضوع واكتفى بطرح التساؤل ولم يجب عليه، وبهذا

تكون "الفرضية - من حيث بناؤها- اجتهد فردي فكراً وصياغة، فإذا ظهرت مادة جديدة أو مصادر جديدة أثبتت صحة الفرضية كان ذلك دليلاً على تمتع المؤرخ صاحب الفرضية بنظرة ثاقبة، وإذا كشفت مصادر جديدة عَوَّاراً فيها تُدحض، ويُفكر في فرضية جديدة في ضوء المعطيات التي وقع عليها الباحث" (عباس، ٢٠٠٩، ص٦٧).

ويرى توش أنه من المرجح أن يتحقق تقدم كبير في الفهم التاريخي عندما يقدم الباحث فرضية مصاغة بصورة واضحة، ويمكن البرهنة عليها، وأنه قد لا تتوافق - بالضرورة- الإجابات مع الفرضية، وهنا لا بد من استبدال الفرضية أو تعديلها، إلا أن مجرد طرح أسئلة جديدة له تأثير مهم في تنبيه السائرين على نهج المدرسة التقليدية إلى جوانب غير مألوفة من قضايا تاريخية مألوفة، وإلى معلومات غير متوقعة في مصادر قيمة وجديدة (Tosh, 2002, p174).

وضرب مثلاً بأسباب الحرب الأهلية الإنجليزية؛ فقد فسر لها مؤرخو القرن التاسع عشر باعتبارها مشكلة تتعلق بإيديولوجيات سياسية ودينية متنافسة، وقد اختاروا بناءً على ذلك من الكم الهائل من معلومات عن إنجلترا في أوائل القرن السابع عشر، فيما سعى - منذ ثلاثينيات القرن العشرين فصاعداً - عدد من الباحثين إلى تطبيق النهج الماركسي في الصراع. ونتيجة لذلك؛ أصبحت المواد الجديدة المتعلقة بالثروات الاقتصادية لطبقة النبلاء والأرستقراطية والبرجوازية الحضرية مصادر لها أهمية بالغة. وفي السنوات اللاحقة استخدم العديد من المؤرخين منهج المؤرخ لويس نامير (٢٧ يونيو ١٨٨٨ - ١٩ أغسطس ١٩٦٠م) الذي اتخذ منظور الصراعات الدستورية والعسكرية والتنافس بين الفصائل، والنخب السياسية، وأن شبكات المحسوبية والمؤامرات في المحكمة أدت دوراً أكبر في تلك الحرب؛ ويرى توش أن العبرة ليست في تبني أي من المناهج الماركسية أو النميرية^(١)، أو غيرها، وأن

(١) النميرية: نسبة إلى لويس بيرنشتاين نامير (٢٧ يونيو ١٨٨٨/ ١٩ أغسطس ١٩٦٠م) مؤرخ بريطاني من أصل يهودي بولندي، اشتهر بكتابه عن تاريخ برلمان بريطانيا العظمى، وخاصة السياسة الإنجليزية في ستينيات القرن الثامن عشر، فسر السياسة البريطانية في أواخر القرن الثامن عشر أنها كانت تقوم على التنافس على المناصب

أيًا منها يقدم تفسيرًا شاملاً لتلك الأحداث، "بل إن كل فرضية سلطت الضوء على بعض العوامل المهملة سابقًا، والتي سيكون لها تأثير على أي تفسير مستقبلي" (Tosh, 2002, p.174).

لذلك؛ ينبغي للباحث أن يكتب الفرضية لمنظور محدد، بصورة واضحة، ومفهومة؛ فالفرضية ملازمة له طوال خطوات البحث، وعليه الابتعاد عن عدد من صور أو صيغ الفرضيات الضعيفة، منها:

- الفرضيات التي يعتمد إثباتها على أدلة أو قرائن غيبية أو غير منطقية، وغير عقلانية.
- الفرضيات التي يعتمد إثباتها على أدلة بعيدة زمنيًا أو مكانيًا عن زمان ومكان القضية التاريخية محل البحث.
- الفرضيات التي تعتمد على مسلمات معرفية معروفة سلفًا ومثبتة حسًا وتواترًا، ومتفق عليها.
- الفرضيات التي تهدم تصورات وتفسيرات سابقة، ولا تقدم بديلًا لها.
- الفرضيات التي تنفي وجود شيء محتمل أو مرجح الوجود لمجرد عدم ورود دليل واضح يثبتها، أو ما يعرف بـ "حجة الصمت" (الوزان، ٢٠١٦، ص ٣٩).^(١)
- وبناء الفرضيات وصياغتها لها علاقة وثيقة بالنظريات التي يستخدمها بعض الباحثين لتفسير الظواهر التاريخية؛ فما يسمى بالنظرية في البحث التاريخي "تستند إلى عدد من الفرضيات التي لم تدحضها مصادر جديدة أو أدلة مادية، وتظل لها مصداقيتها النسبية، وقد تكون النظرية " في حد ذاتها "فرضية" الطابع"، خاصة ما تعلق منها بأصول الشعوب، وبعض الحضارات القديمة، وبعض الجماعات الإثنية (عباس، ٢٠٠٩، ص ٦٧).

والنفوذ بين أفراد النخبة السياسية، لا على أفكار مثل: الحرية أو الديمقراطية، أو التنافس مع الملوك الأجانب، أو الآثار الاجتماعية للتغير الصناعي الذي حدث في تلك الفترة. للمزيد انظر: (الموسوعة البريطانية، الزيارة في ١٠ أبريل ٢٠٢٥ م).

(١) عن "حجة الصمت" انظر بحث مك جرو عن هذا المفهوم (McGrew, 2014, 215-228).

والفرضية هي إحدى الطرق التي يمكن للباحث من خلالها البعد عن تفسير الماضي بغير وعي، وتبعده عن التحيز بصياغة فرضيات واختبارها في ضوء الأدلة المتاحة، وقد تكون مثل هذه الفرضيات تفسير مؤقت يقترحه الباحث بعد قراءة المراجع الثانوية ذات الصلة المباشرة بمشكلة البحث المطروحة، ولا تعد الفرضية تقييماً أولياً لحدث تاريخي معين في ضوء مصطلحاته الخاصة؛ فالحدث يعكس عادة عدة افتراضات معينة حول طبيعة المجتمع، وثقافته، وهنا يرى توش أن "الفرضيات التاريخية ترقى إلى مستوى تطبيق للنظرية، وتمثل النظرية في العديد من التخصصات تجريداً للتعميمات (أحياناً القوانين) من تراكم نتائج البحث في هذه القضايا، إلا أنه نادراً ما يستخدم المؤرخون هذا المصطلح بهذا المعنى؛ فالنظرية بالنسبة لهم عادة ما تعني الإطار التفسيري الذي يعطي قوة دافعة للتحقق ويؤثر في نتائجه" (Tosh, 2002, p204).

ويختلف الباحثون في التاريخ بصورة حادة حول الأخذ بالنظريات وجعلها منطلق البحث التاريخي، فهناك من هو ملتزم بقوة بالتوجه النظري المحدد للبحث، ويعترف بالدافع الذي يمكن أن تقدمه نقطة البدء من النظرية، في حين نفسه يقاومون أي فرض للنظرية على الأدلة التاريخية؛ ويعتبر آخرون أن أي استخدام للنظرية يعد تعدياً على استقلالية التاريخ بصفته نظاماً معرفياً له طبيعة خاصة (Tosh, 2002, p204). من جانب آخر هناك من يؤكد على أن استئناس المؤرخ بالنظرية واستفادته منها في البحث مطلب مهم؛ فهي تخرج الباحث عن التقليدية القائمة على الوصف والتحليل لتقرير الواقع كما وقعت، إلى رحاب التفكير فيما خلف هذه الوقائع من التعميمات المفيدة للمعرفة أكثر بالحاضر، واستشراف المستقبل، ولهذا يؤكد المؤرخ البريطاني إدوارد كار (١٨٩٢ - ١٩٨٢م) أنه من غير المعقول القول إن التعميم دخیل على التاريخ؛ "فالتاريخ يعيش على التعميمات". وينقل عن المؤرخ جيفري إلتون (١٩٢١ - ١٩٩٤م) أن: "ما يميز المؤرخ عن جامع الوقائع التاريخية هو التعميمات" (كار، ٢٠١٨م، ص ٦٢)، ويؤيده في ذلك المؤرخ الأمريكي المعاصر جون غاديس (٢ أبريل ١٩٤١م - ...) من أنه من الخطأ الادعاء أن المؤرخين يرفضون استخدام النظرية؛ "لأن

النظرية هي في النهاية تعميم، وبدون التعميم لن يجد المؤرخون ما يقولونه" (غاديس، ٢٠١٦م، ص ٨٠).

والتعميمات التي يصل إليها الباحث في التاريخ هي بمثابة الدروس المستفادة من خلال استقراء الباحث واستنباطه للمفاهيم من مجموعة معينة من الأحداث المتشابهة التي تنتج ظواهر متشابهة إلى مجموعة أخرى، والتي تشترك معها في العلة؛ لصياغة قضية عامة اعتماداً على الملاحظات والجزئيات النوعية في الأحداث؛ مما يعطي الباحث القدرة على التنبؤ. ويشبه إدوارد كار المؤرخ بعالم الطبيعة، الذي يختلف عن الباحث في التاريخ الطبيعي، أو جامع العينات، على أن ما يميز المؤرخ أن التعميم في التاريخ لا يسمح له بإنشاء مخطط كبير، أو نموذج واسع المدى تُسكن فيه الأحداث (كار، ٢٠١٨، ص ٦٢، ٦٤؛ محاسيس، ٢٠١٠م، ص ٦٧).

ذلك أن الباحث في التاريخ لقضية محددة لا يمكنه - لانقطاع الزمن - ادعاء الإحاطة بجميع تفاصيل الحدث؛ لتعذر الإحاطة بشهادة كل المعاصرين والفاعلين في الأحداث والعوامل والأسباب المباشرة وغير المباشرة، لذلك يستخدم التعميمات (النظريات) في تفسير السرديات التي يوردها، والتفسير هنا أولوية بالنسبة للمؤرخ، فهو يخضع التعميمات للحدث، وليس العكس كما في العلوم الاجتماعية الأخرى، التي تخضع الظاهرة للنظرية أو للتعميم من أجل تأكيد الفرض أو التعميم أو تفنيده، وتعرف بـ "العلاقة بين المفرد [الحدث]، والعام [النظرية/ التعميم]، أو "التعميم الخاص" (كار، ٢٠١٨، ص ٦٣؛ غاديس، ٢٠١٦، ص ٨١).

وهذا الفرق بين النظرية المدججة في الحدث أو السرد التاريخي، وبين النظرية المهيمنة كما في العلوم الاجتماعية الأخرى، وبين التعميم المحاط بالزمن في التاريخ، والتعميم المتجاوز للزمن في العلوم الأخرى: "يجعل من المؤرخين يعملون بشكل مختلف عن زملائهم في العلوم الاجتماعية"، ويؤكد غاديس هذا القول عند تناوله لتاريخ الحرب الباردة من أن المؤرخين يستخدمون "تعميمات محدودة وليست واسعة، فنحن نادرًا ما ندعي قابلية نتائجنا

للتطبيق فيها وراء أزمنة وأماكن محددة ... فالمؤرخون مهوون لإقرار وجود اتجاهات أو أنساق، وهي بالتأكيد ليست قوانين تنطبق على كل الحالات، ولكن المؤكد أنها لا تعدم فائدة"؛ لأن المؤرخين يؤمنون بالسببية العارضة لا السببية المطلقة، بمعنى ربما يكون هناك تبادل ادورا وأولويات بين الأسباب الرئيسة والأسباب الثانوية بحسب الحدث التاريخي، لأنه كما قيل المؤرخ لديه "حس شبكي بالواقع. إننا نرى كل شيء موصولاً بكل شيء على نحو ما" (غاديس، ٢٠١٦، ص ٨١، ٨٢)؛ ولذلك يفضل الباحث في التاريخ المحاكاة، وإعادة التمثيل على النمذجة.

ويجب أن يتعامل الباحث في التاريخ مع النظريات/التعميمات، والمفاهيم وفق نظرة خاصة تخدم الموضوع، فهو يستخدم "شتى المنهجيات والأطر - أيًا كانت - للمساعدة على فهم المعطيات وتفسيرها، وفي المقابل تركها وتخطيها عندما لا تتماشى مع الدلائل والقرائن المطروحة. هذا بدلاً من محاولة حشر واقع المنطقة وتاريخها وتصويرها واختزالها في أطر ومفاهيم معلبة وجاهزة فقط؛ لأنها موجودة ورائجة، أو لسهولة التعامل معها، أو لأنها أعجبت الباحث أو تأتي متماشية مع أجندة أو منطلق أيديولوجي معين، بحيث يصبح الإطار والمفهوم هما الأساس، فيما يتوارى إلى الخلفية فهم العلاقات الاجتماعية للمكان والزمان بكل تشعباتها وتضاريسها" (الشهابي، ٢٠٢٢، ص ٣٨).

وهناك عدد من النظريات/التعميمات التفسيرية تناولت حقبة من التاريخ، وعددًا من الأقاليم في العالم يمكن للمؤرخ الاستفادة منها والاستئناس بها، ومنها:

نشأة المدن ووظيفتها، وقيام الدول وسقوطها، ونظرية التابع، وما بعد الاستعمار، وتفسير هجرات الشعوب عبر العصور التاريخية، وتفسير أسباب تطور الرأسمالية وإخفاقها في مناطق من العالم ومنها العالم الإسلامي، وثنائية الوفرة والندرة، واقتصاد المعيشة والاقتصاد السياسي، وعلاقة الموارد الطبيعية بقوة سلطة الدولة، وتفاعل المركز مع الهوامش، أو دينامية الحالة الطبيعية، والعنف والكونيالية في التاريخ الاقتصادي، والوحدة والتمزق في الشعوب، وحضور التراث في جدلية الوحدة والتنوع في المجتمعات المعاصرة،

وصراع نخب المدنية والريف مع الشرائح الاجتماعية الأخرى في التاريخ الاجتماعي، وغيرها من النظريات والمقاربات التي يستفيد منها الباحث في دعم فرضياته (النقيب، ١٩٨٩، ص ٢٧؛ عباس، ٢٠٠٩، ص ٦٧؛ حوراني، ١٩٩٧؛ Veracini, 2023).

د. بنية الفرضية بين العلوم الاجتماعية والتاريخ:

تشترك العلوم الاجتماعية مع التاريخ في أنها تدرس نشاط الإنسان في الماضي والحاضر التاريخ يدرس الماضي قضاياه ومشكلاته، وتجاربه؛ فيما العلوم الاجتماعية المتعددة تدرس الظواهر المعاصرة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية...) وكلاهما أيضاً تشتركان في دراسة أسباب هذه الظواهر والمشكلات والقضايا ونتائجها، وكما تعرف في التاريخ بالأسباب الرئيسة والأسباب الثانوية للأحداث؛ فهي تعرف في العلوم الاجتماعية بالمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة؛ وتشتركان في وسائل دراسة هذه القضايا، والظواهر من خلال طرح الفرضيات التي تعد أساسية في موضوع البحث، وينبغي أن يكون للفرضية في العلوم الاجتماعية دائماً بنية محددة، وتتكون من متغير مستقل واحد على الأقل ومتغيرات تابعة، وإيجاد العلاقة بينها، وهذه العلاقة يعبر عنها بأنها موضع الفرضية

يظهر الاختلاف بين التاريخ والعلوم الاجتماعية في ناحيتين هما: طبيعة مجال الدراسة فالقضايا التاريخية والمشكلات، والتجارب الإنسانية التي هي مجال دراسته نتائجها الكبرى معروفة سلفاً، مثل قيام دولة، أو سقوطها، أو أزمة اقتصادية، أو اجتماعية لمجتمع ما، وقد حلت وانتهت، فهنا دور المؤرخ فهم للقضايا التاريخية، وتفسيرها؛ "لهذه يلجأ إلى" المحاكاة أو إعادة تمثيل بعملية ذهنية للوقائع من خلال القراءة والبحث الاسترجاعي للقضايا محل الدراسة، لذا لا يوجد ذلك الفصل الحاد بين المتغيرات/ الأسباب إلا في حجم التأثير؛ فهي متداخلة وتعمل في منظومة سببية واحدة، وهذه نقطة الافتراق بين البحث التاريخي والبحث في العلوم الاجتماعية فهذه الأخيرة ظواهر اجتماعية أو اقتصادية لم تنتهي بعد، ولا زالت تتفاعل قدماً، ولا يعرف كيف تنتهي الظاهرة (غاديس، ٢٠١٦، ص ٨٩) ويصبح دور الباحث هنا موقف أصعب، فمطلوب منه فهم الظاهرة، واستشراف المستقبل؛ وهنا يلجأ

إلى مفهوم "الاختزال"، الذي عُرف أنه "الاعتقاد بأن خير وسيلة لفهم الواقع تفتيته إلى أجزاء كثيرة، وبلغة رياضية فإنك تبحث داخل المعادلة عن المتغير الذي يحدد قيمة كل المتغيرات الأخرى أو بصورة أوسع تبحث عن العنصر الذي إذا استبعدناه من سلسلة أسباب تغير الناتج" (غاديس، ٢٠١٦، ص ٧٢). ومن أصول الاختزال أن توضع الأسباب في ترتيب ابتداءً، أي غير متساوية في الأهمية، ومن ثم تدرس الظاهرة من منظر محدد، من خلال متغير واحد رئيسي يعرف بالمتغير السببي المستقل، وهناك متغيرات تابعة، أو المفسرة، وقد تدرس الظاهرة نفسها من أكثر من منظور وبتنبؤات متعددة؛ ذلك أن هذه العلوم نتائجها قد تصبح مشاريع وبرامج عمل للجهات المتعددة المعنية بمعالجة هذا الظواهر، وصاحب القرار يصبح لديه أكثر من تصور/ سيناريو للمعالجة.

ويضرب جري كنق مثال على ذلك: "لنفترض أننا مهتمون بدراسة التأثير السببي للزيادة العالية في أسعار النفط على الرأي العام، وذلك لنقص من المعروض من الطاقة، ويمكننا الحصول على مقادير أسعار النفط (المتغير السببي/ الرئيسي لدينا (من الصحف، ومن خلال استطلاعات الرأي) متغير تابع لقياس تصور الجمهور عن نقص في الطاقة ولكن قد نتساءل عما إذا كان علينا التحكم في تأثيرات التغطية التلفزيونية لمشاكل الطاقة، فمن المؤكد أن التغطية التلفزيونية لمشاكل الطاقة ترتبط بكل من المتغير التفسيري المتضمن (أسعار النفط الخام (والمتغير التابع) الرأي العام بشأن نقص الطاقة. ولكن بما أن التغطية التلفزيونية هي في جزء منها نتيجة لأسعار النفط في العالم الحقيقي، فلا ينبغي لنا أن نتحكم في تلك التغطية في تقييم التأثير السببي لأسعار النفط على الرأي العام لنقص من المعروض من الطاقة (Keohane, King, 1994, P173).

يحاول الباحثون في العلوم الاجتماعية بذلك "إثبات طريقة عمل نظام ما في الماضي لتكوين صور مستقبلية متنوعة محتملة للظاهرة محل الدراسة؛ بهدف تكوين وعي معين حول تحديات المستقبل، ولذلك يقلل هنا الباحث عدد المتغيرات؛ لـ "يسهل الحساب ويسّط مهمة الاستشراف" (غاديس، ٢٠١٦م، ص ٨٣)؛ ولذلك يأخذون برأي علماء المنهجية في هذه العلوم التي "تتلخص في تعظيم الاستفادة من خلال الحد من عدد المتغيرات التفسيرية

التي نريد أن نستنتج منها استنتاجات سببية. وفي الحد من المتغيرات التفسيرية، يتعين علينا أن نحصر على تجنب تحيز المتغيرات المحذوفة... فالمشروع الناجح هو المشروع الذي يفسر الكثير بالقليل. وفي أفضل الأحوال، يكون الهدف هو استخدام متغير تفسيري واحد لشرح العديد من الملاحظات على المتغيرات التابعة" (Gary, Keohane, p.123) فهم يرون أن تصميم البحث على قاعدة أن يفسر الكثير بالكثير غير مفيدة.

وبما أن الباحث في التاريخ لا يعمل على استشراف المستقبل -الذي هو ليس من شروط المحاكاة- وبما أن ينظر إلى بنية القضية التاريخية أنها تتصف بـ"الفوضى" وعلى الباحث أن يفكك ذلك التعقيد ويعيد ترتيب أحداث المشهد التاريخي^(١) و"التعقيد وتركيبها من خلال" العرض الاسترجاعي، وتفسيرها، ولذلك فإن تعدد المتغيرات/ العوامل والأسباب عند باحث التاريخ مهم؛ "لأن الأمر هنا قضية أعمق وتردنا إلى القول، "إنه على الرغم من استحالة معرفة الماضي معرفة كاملة فإن معرفته أكبر من معرفة المستقبل (غاديس، المشهد التاريخي، ص ٨٣) ولذلك في البحث التاريخي يسير البحث بصورة معاكسة للبحث في العلوم الاجتماعية حيث يفسر القليل من الأحداث باستخدام الكثير من المتغيرات وبصورة تبادلية بين تلك المتغيرات إلى أن يصل إلى أقرب نقطة من حقيقة الواقع في القضية التاريخية.

ويوضح تانثشي تش صورة تصنيف المتغيرات السببية والتفسيرية في الفرضية التاريخية إلى: متغيرات نوعية، تعبر عن الخصائص المتغيرة للقضية التاريخية، أو صور الأحداث أو علاقاتها أو عواملها، فيما تعبر المتغيرات الكمية عن التفاصيل المؤثرة، والمثيرة بالمتغيرات النوعية من: الأبعاد، والكميات، والتكرارات، والأحكام الكمية الأخرى؛ إذ يمكن لهذه المتغيرات أداء أدوار مختلفة في الفرضية، وتعتمد المتغيرات على التعيين العملي والنظري

(١) "الفوضى، والتعقيد"، نظرية توصف بها القضايا التاريخية، وفي ضوء هذا التصور لا يمكن دراستها بطريقة اختزالية كما هو الحال في العلوم الاجتماعية. للمزيد انظر: (غاديس، ٢٠١٦، ص ٨٩، ٩٤).

للموضوع. ويعبر عن المتغير الكمي حصرياً، ورقمياً، مثل القليل - الكثير، أكثر / أقل، انخفاض النمو، قبل / بعد (Dragan, 2021, P171).

على سبيل المثال:

- السؤال الرئيس (الفرضية / الأطروحة): إلى أي حد استخدم التجنيد الإجباري

في بلاد الشام خلال المدة ١٩٠٨-١٩١٨م؟.

ويتفرع التساؤل إلى الأسئلة الآتية:

- ما المناطق الشامية التي فرض عليها التجنيد؟
- كم عدد الأشخاص الذين فرض عليهم التجنيد؟
- كيف كان يجري التجنيد الإجباري في بلاد الشام؟
- ما مدى نظامية (شرعية) التجنيد الإجباري في بلاد الشام؟^(١)
- المتغير المستقل / الرئيس: التجنيد الإجباري.
- المتغيرات التابعة: الإصلاحات النظامية. الاتحاد والترقي. بلاد الشام. الحرب العالمية الأولى، عدد السكان، ...

وأشار تانتشي أيضاً إلى أنه عند الحديث عن الفرضيات، يتعين دائماً وضع المؤشرات في الاعتبار؛ فهي في الواقع مظاهر للحدث، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن تسجيلها والتعرف عليها بالإدراك الذي يمكن من خلاله اكتساب معرفة حقيقية أعمق عن الموضوع، فهي تشير إلى بنية الفرضية، وفي المعنى الذي يتوافق مع النظام المفاهيمي المصطلحي والدلالي لها، والسبب في ذلك هو أن هذا المظهر نفسه لحدث واحد في أوضاع مختلفة، وفي مواقف مختلفة، وفي أوقات مختلفة، وفي مواضيع مختلفة يمكن أن يكون له معانٍ مختلفة (Dragan, 2021, p171).

ففيما يتعلق بمثالنا المذكور أعلاه يمكن أن يرد في الوثائق العثمانية الخاصة بالتجنيد

(١) السؤال محاكاة للمثال الذي ضربه د. محمد الصديقي، ولكن في ظروف أخرى. انظر: (الصديقي، ٢٠١٣،

الإجباري في بلاد الشام بصورة متكررة: كلمات، أو جمل أو عبارات لعدة مرات وعلى طول مدة الدراسة؛ مما يكون فيه مؤشرات كمية تتكرر في مواضع معينة من الوثائق، وهل هي مؤشر على: الحياد، التحيز، التمييز في تناول موضوع التجنيد، وهل التجنيد متسق مع المبادئ والقوانين المعلنة، المطبقة على الجميع وملتزم بها.

وقد يثار تساؤل عن الفرق بين الفرضية في البحث التاريخ والعلوم الطبيعية، وهل بينهما تقارب في نقاط منهجية معينة؟ أشار توش إلى أنهما يلتقيان في بعض افتراضاتهما المنهجية الأساسية، إلا أن هناك اختلافات مهمة تظل قائمة؛ ففي التاريخ يُسمح للخيال بدور؛ بصورة أكبر بكثير من العلوم الطبيعية، ليس فقط في صياغة الفرضيات، بل إن الخيال يتخلل تفكير المؤرخ؛ لأن المؤرخين لا يهتمون فقط بتفسير الماضي؛ بل يقومون أيضًا بإعادة بناء أو إعادة إنشاء الماضي لإظهار كيف كانت تجربة الحياة، وكيف يمكن فهمها، وهذا بطبيعة الحال يتطلب تفاعلًا خياليًا مع عقلية وأجواء الماضي؛ لأن تقييم المصادر أولاً هي أولوية تعتمد على إعادة بناء الفكر الكامن وراءها، فالتاريخ في النهاية لون خاص من ألوان الفكر، ويجب على المؤرخ محاولة الدخول إلى العالم العقلي لأولئك الذين أنشأوا المصادر، وتنوع السلوك الفردي وعدم القدرة على التنبؤ بتقلبات النفس الإنسانية، وهذا على خلاف انتظام السلوك الجماعي الذي يمكن رصده، فإن صفات التعاطف وقدرات الحدس لدى الباحث التاريخي إضافة إلى المهارات المنطقية والنقدية تساعده في ذلك (كولنجوود، ١٩٦١، ص ٣٩؛ Tosh, 2002, p176).

وفيا يستطيع الباحثون في العلوم الطبيعية إنشاء بياناتهم الخاصة المتصلة عن طريق التجربة المخبرية، فإن المؤرخ يواجه دائماً ثغرات في الأدلة لا يمكنهم تحسирها إلا من خلال تطوير حاسة خاصة مستمدة من صورة متخيلة تشكلت عبر تجربة معايشة الوثائق بأنواعها مخلفات ذلك الماضي، ولذلك؛ يعد الخيال أمراً حيويًا للمؤرخ. فهو لا يولد فرضيات قيمة فقط، بل يستخدم في إعادة بناء الأحداث والمواقف الماضية التي تختبر تلك الفرضيات من خلالها (كولنجوود، ١٩٦١، ص ٤٢٩؛ Tosh, 2002, P177).

والفارق الثاني والأكثر أهمية بين التاريخ والعلوم الطبيعية هو أن مكانة التفسيرات التي يقدمها المؤرخون أقل صلابة بكثير من مكانة التفسير في العلوم الطبيعية، فمع أن التفسيرات العلمية قد لا تكون أكثر من فرضيات مؤقتة، ولكنها في معظمها فرضيات متفق عليها من جميع من هو مؤهل للحكم عليها، وقد تستبدل يومًا ما، لكنها تمثل في حينها أقرب ما يمكن للحقيقة، ويُعترف بها عمومًا على هذا النحو. أما قضايا التفسير التاريخي فنادرًا ما يُجمع عليها المؤرخون، مع أنه قد لا تكون الحقائق المعروفة موضع شك، ولكن منهج تفسيرها أو نتائج تفسيرها هي مسائل للنقاش المفتوح، ويعود سبب هذا التنوع في الآراء في مناهج البحث التاريخي ونتائجه إلى تأثير السلوكيات الفردية والجماعية بمجموعة هائلة من العوامل المتناقضة، فكل موقف تاريخي فريد من نوعه؛ لأن التكوين الدقيق للعوامل السببية غير قابل للتكرار (كولنجود، 1961، ص429؛ Tosh, 2002, P177).

وضرب توش مثالًا على ذلك بأسباب انسحاب القوى الاستعمارية الأوروبية من معظم مستعمراتها الأفريقية خلال الخمسينيات والستينيات، وكانت مشتركة بين قرابة ثلاثين منطقة مختلفة، واختلفت الأسباب. وبناء عليها؛ تختلف النتائج، من تلك الأسباب: تباين قوة السلطة الاستعمارية، وقوة الحركة القومية من بلد إلى آخر، وتجربة البلاد في التغيير الاجتماعي، وحجم المجتمع الأوروبي المقيم في البلد المُستعمر، وغير ذلك من الأسباب. ولهذا فلا بد من دراسة كل موقف بصفة مستقلة، مع احتمال ظهور نتائج مختلفة. وبناء على ذلك، فإن الأساس لنظرية شاملة للسببية التاريخية في هذه الحالة غير ممكنة؛ لأن الأدلة لا تستطيع لوحدها إخبارنا بالأهمية النسبية لكل عامل من العوامل أو سبب من الأسباب المتنوعة، أو القدرة على تقديم صورة شاملة لكيفية تفاعلها بعضها ببعض، ولا تتناول المصادر بشكل مباشر - في كثير من الحالات - بعض القضايا الأساسية في التفسير التاريخي، مثل: المؤثرات على السلوك البشري من: البيئة الطبيعية، أو الحالة النفسية، والأوضاع غير العقلانية التي تُدرك لا شعوريًا؛ وغيرها من الأمثلة، التي تؤكد أنه لا يمكن الوصول إلى تفسير تاريخي منطقي بالرجوع فقط إلى الأدلة، ويسترشد المؤرخون

أيضاً بإحساسهم البديهي بما كان ممكناً في سياق تاريخي معين، ومن خلال قراءتهم للطبيعة البشرية، وغيرها من المؤشرات التي تظهر لهم، إلا أنهم غالباً لا يتفقون على كل من هذه القراءات. ونتيجة لذلك؛ يمكن لعدة فرضيات مختلفة أن تستخدم في وقت واحد، وهذا ما أشار إليه كار من أن التعميم حاسة عند الباحث في التاريخ بطبعه، ويضرب مثلاً: أنه وهو المتخصص في الثورة الروسية يقول: "... عندما أقرأ كتاب الثورة الفرنسية لكاريل، أجد نفسي مراراً وتكراراً أعمم ملاحظاته من خلال تطبيقها على مجال اهتمامي الخاص في الثورة الروسية" (كار، ٢٠١٨، ص ٦١؛ Tosh, 2002, p177).

ولذلك فإن البحوث التاريخية، بحاجة دائمة للمراجعة وطرح أسئلة جديدة حول المواضيع المبحوثة وفق تصور البحث التاريخي المبين أعلاه الآخذة بالفرضية، وقد أشار روبن جورج كولينجود (1889-1943م) (إلى أن البحوث التاريخية مثلها مثل كل البحوث العلمية لا تنتهي بناء إلى قاطعة لا مراجع ليها؛ ذلك أن المادة التاريخية التي نستعين بها في دراسة قضية تاريخية معينة تتغير تبعاً لما يحدث من تغير في مناهج البحث التاريخي وتبعاً لتعدد نواحي اختصاص المؤرخين، وتغير الأسس التي تفسر هذه المادة التاريخية استناداً إليها، وبما أنه يفترض من الباحث عند تفسير هذه المادة التاريخية أن يحشد له كل ما لديه من ألوان المعرفة الأخرى من: المعرفة التاريخية، ومعرفته بالطبيعة والإنسان، وغيرها من المعارف، والأساليب العقلية، والتجريبية في التحليل، فإن كل هذه العناصر تتغير ولا تقف عند حد مع الزمن، ولذلك: "يتعين على كل جيل جديد أن يعيد كتابة التاريخ بطريقته الخاصة كما يتعين على كل مؤرخ جديد ألا يقتنع بمجرد إجابات جديدة يسوقها على أسئلة قديمة بل لا بد من مراجعة هذه الأسئلة نفسها وسنجد ما دام التفكير التاريخي نهراً يفيض بالتغير المتواصل الذي لا قرار له ولا استقرار أنه حتى المؤرخ الواحد الذي يعرض للبحث موضوعاً واحداً في فترة معينة لا بد حين العودة من جديد لسؤال "قديم أن يجد أن هذا السؤال نفسه قد تغير" (كولنجود ١٩٦١، ص ١٢٩).

الخاتمة:

- يتضح من العرض السابق من تعريف الفرضية، وأهميتها في البحث التاريخي، وفي تكوين المؤرخ المفكر، وما يرتبط بها من أدوات منهجية، ويمكن إبراز ذلك من خلال أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة فيما يلي:
- أن الفرضية ركن أساس في مدرسة الحوليات ضمن الهيكل الاجرائي لهذه المدرسة في انجاز الدراسات التاريخية، في اطار من التكامل مع العلوم الإنسانية الأخرى.
 - أن الفرضية تفتح المجال لإعادة دراسة مواضيع سبق أن درست من منظور مختلف، وبها تنتهي مقولة: "الموضوع قتل بحثاً".
 - أن الفرضية تفتح المجال لطرح أسئلة جديدة على كل مواضيع، في مقارنة الباحث مع العلوم الإنسانية الأخرى، والاستفادة من منهجيتها، وتعميقاتها، ونظرياتها أيضاً.
 - أن الفرضية وما يتبعها من تساؤلات تنفذ إلى الأفكار؛ فتجعل مهمة المؤرخ تتعدى اختيار المصادر ذات الصلة بالموضوع، وجمع الحقائق التاريخية، وتلخيص الماضي للكشف عنه، والتثبت منه، إلى وضع التفسيرات المهمة، من خلال استخدام الفرضيات، إن طرح الأسئلة على النصوص، وتحديد اتجاه التساؤلات بقدر ما تقدمه المعلومات؛ يكتسب الباحث مع مرور الوقت "الوعي التاريخي"، الذي هو في أساسه معني بمنطق الأحداث التاريخية، ومنطق صانعيها، ولا يعنى بالأحداث نفسها، بل بالقدرة على توصيف واقعه، وتحديد الاتجاهات والأنساق العديدة الذي تسيره للمستقبل، وهنا تكمن قيمة التاريخ وأهميته، في أن يصبح المؤرخ مفكراً حقيقياً في حاضره، مشغلاً به، منخرطاً في قضاياها، مفيداً لوطنه ومجتمعه، عن وعي حقيقي بدوره؛ لديه القدرة على استبصار مسار الأمور إلى الأمام، خاصة ما كان في التاريخ القريب من واقع المؤرخ. ولعل مثل هذه الخطوات تغير في الانطباع الذي قال به يوسف فان إس: "ما أكثر المفكرين عندكم أنتم العرب، وما أقل المؤرخين!" (السيد، ٢٠٢١).

المصادر والمراجع:

- إدريسي، مصطفى حسني. (٢٠٢١). *الفكر التاريخي وتعلم التاريخ*، دار أبي رقرق، الرباط.
- برودل، فرنان. (٢٠١٣). *الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية*، ترجمة مصطفى ماهر، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- بلوخ، مارك. (٢٠١٣). *دفاعاً عن التاريخ أو مهنة المؤرخ*، ترجمة أحمد الشبخ، المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية، القاهرة.
- توليبييه، غي، وجان تولا. (٢٠٠١). *مهنة المؤرخ*، ترجمة عادل العوّا، عويدات للنشر والطباعة، بيروت.
- التمومي، الهادي. (٢٠١٣). *المدراس التاريخية الحديثة*، دار التنوير، بيروت.
- جاك لوغوف. (٢٠٠٧). *التاريخ الجديد*، ترجمة: محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- جفري باراكلو. (د.ت). *الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية*. ترجمة: صالح أحمد العلي، الرسالة، بيروت.
- حبيدة، محمد. (٢٠٢٣). *بؤس التاريخ*، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، <https://2u.pw/GIolaAS> الزيارة في ٧ نوفمبر.
- (٢٠١٨). *المدراس التاريخية*، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط.
- (٢٠١٦). *بؤس التاريخ*، دار الأمان، الرباط، ط ٢.
- (٢٠٠٤). *من أجل تاريخ إشكالي - ترجمات مختارة*، الدار البيضاء، (د. ن) مطبعة النجاح الجديدة.
- الحسناوي، عبدالرحيم. (٢٠٢٠). *التاريخ المفاهيمي: مقاربة إبيستيمولوجية*، مجلة دراسات، العددان الثالث عشر والرابع عشر - كانون الأول / ديسمبر.
- (٢٠١١). *النص التاريخي*، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب.
- (٢٠٠٢). *حفريات في مفهوم الوثيقة التاريخية: مقاربات وتصورات*، مجلة الكلمة، <https://kalema.net/home/article/view/1524>

درغوت، نبيل. (٢٠١٤). حوار مع الدكتور محمد الطاهر المنصوري الحوليات ودراسة قضايا

التاريخ العربي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود في ٤ ديسمبر ٢٠١٤م على الرابط

<https://2u.pw/TdFFv9r>

رازقي، محمد البشير. (٢٠٢٣) التاريخ كرهان أخلاقي، مركز نهوض للدراسات والأبحاث،

<https://nohoudh-center.com>.. (دراسات)

رامبولا، ماري لين. (١٤٣٤هـ)، دليل الكتابة التاريخية، ترجمة تركي بن فهد آل سعود، ومحمد بن

عبدالله الفريخ، دار الملك عبد العزيز.

ستوري، ويليام كلهر. (٢٠١٤). كتابة التاريخ، ترجمة حسين أحمد الشيخ، جامعة الملك سعود.

الشهابي، عمر هشام. (٢٠٢٢). نزاعات الحداثة والوطنية والاستعمار في البحرين والخليج، ترجمة

حمد أحمد الريس، مركز نهوض للدراسات والبحوث، الكويت.

أبو شوك، أحمد. (٢٠٢١). دورة مدخل إلى علم التاريخ، مركز ابن خلدون، جامعة قطر، ٢٧

أكتوبر، قناة يوتيوب دقيقة ١٧، ١

----- (٢٠١٧). المنهج التكامل في دراسة التاريخ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة

الكويت، مج ٣٨، ع ١٣٨.

-----، وآخرين. (٢٠١٩)، أزمة العلوم الاجتماعية: المظاهر والآفاق، ندوة علمية، مركز ابن

خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، أكتوبر.

الصدريقي، محمد العربي. (٢٠١٣) /التعريف التاريخي في منهج المؤرخ، مطابع الرباط نت، الرباط.

عباس، رءوف. (٢٠٠٩). ملاحظات منهجية حول كتابة تاريخ مصر، ضمن كتاب تاريخ مصر إلى

أين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

غاديس، جون لويس. (٢٠١٦). المشهد التاريخي كيف يرسم المؤرخون خارطة الماضي؟ ترجمة

شكري مجاهد، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة.

فرو، قيس ماض. (٢٠١٣). المعرفة التاريخية في الغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

الدوحة.

قاسم، عبده قاسم. (٢٠٠٠). تطور منهج البحث في الدراسات التاريخية، دار عين، القاهرة.

القشطيني، خالد. (١٤٢٥ هـ). في مقاله والتفاعل معه "يا له من مخلص"، صحيفة الشرق الأوسط، الأربعاء ٠٩ ذي القعدة ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٤ العدد ٩٥٢١.

كار، إدوارد. (٢٠١٨). ما هو التاريخ؟ ترجمة: ريهام عبدالمعبود، عالم الأدب للنشر، القاهرة. كولنجوود، ر.ج. (١٩٦١). فكرة التاريخ، ترجمة محمد بكير خليل، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر.

لانجلوا، شارل فيكتور وشارل سينوبوس. (١٩٨١ م). المدخل إلى الدراسات التاريخية في النقد التاريخي، ترجمة، عبد الرحمن بدوي، الكويت، وكالة المطبوعات. محاسيس، نجاة سليم، (٢٠١٠). مفاتيح علم التاريخ، دار زهران للنشر، عمان. مصطفى، عادل (٢٠١٧). المغالطات المنطقية فصول في المنطق غير الصوري، مؤسسة هنداوي، القاهرة.

المنصوري، عبدالسلام. (د.ت). ندون قراءة في كتابي "البيوغرافيا والتاريخ" والكتابة التاريخية".

<https://www.facebook.com/salon.waay> صالون وعي الثقافي.

الموسوعة -----، الزيارة في ١٠ ابريل ٢٠٢٥ م <https://2u.pw/gi9Bb>

الموسوعة البريطانية. الزيارة في ١٥ فبراير ٢٠٢٥ م <https://2u.pw/n5Rlf>

النقيب، خلدون. (١٩٨٩ م). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط ٢.

هموش، محمد أبر، (٢٠١٢) من التاريخ السردي إلى التاريخ الإشكالي، صحيفة صوت العروبة، ١٢ يوليو. <https://2u.pw/kQGTCiYn>

هوبزبوم، (٢٠١٠). دراسات في التاريخ، ترجمة عبدالإله النعيمي، كتاب الأسبوع، جريدة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠ م.

الوزان، فيصل عادل. (٢٠١٦). دليل البحث التاريخي، دار المرقاب للنشر، الكويت.

Arndt, David, The Two Cultures and the Crisis in the Humanities, <https://eric.ed.gov/?id=EJ1098521>

Barton, Aden.(n.d). Five Theses on the Humanities Crisis. <https://2u.pw/UgZnZ;>

Cebalo, Anton Stjepan.(n.d) Historians in the Age of the Internet: A Look at YouTube, <https://zt.ms/Vj8>.

Dragan Lj. Tancic and Dalibor M. Elezović Hypotheses in historical research, Bastina 31(53), April 2021, <https://zt.ms/tOuv>

How can you create a historical hypothesis? <https://zt.ms/msJ>

How to create a hypothesis for a historical research?, <https://zt.ms/HMFL>.

King, Gary, (1994), Robert O. Keohane, Sidney Verba, *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research*; Princeton University.

Pan, David (1998) *The Crisis of the Humanities and the End of the University*. UC Irvine.<https://escholarship.org/uc/item/55d6v7vb#author>;

Timothy McGrew. (2014). The Argument from Silence, *Acta Analytica* 29 (2), <https://zt.ms/N19i>

Veracini, Lorenzo. (2023). *Colonialism: A Global History*. London: Routledge.

What Do We Mean by “Historical Hypothesis”? <https://zt.ms/elq2>.

Why should humanities education persist in an AI age? Self-development, to start, ;
Published: February 3, 2025 6.53pm GMT, <https://2u.pw/F32KB>.

